

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الرابعة والخمسون

الجلسة ٤٠٨١ المعقودة يوم الأربعاء، ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩، الساعة ١٠/٠٠ نيويورك

الرئيس:	السيد هين	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	الأرجنتين	السيد بتريا
	البحرين	السيد الدوسري
	البرازيل	السيد فونسيكا
	سلوفينيا	السيد ازبوغار
	الصين	السيد تشن هواصن
	غابون	السيد دانغي ريواكا
	غامبيا	السيد جاغني
	فرنسا	السيد ديجاميه
	كندا	السيد فاولر
	ماليزيا	السيد حسمي
	ناميبيا	السيد أنجابا
	هولندا	السيد فان والصم
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد هولبروك

جدول الأعمال

الحالة في أفريقيا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني الى: *Chief of the Verbatim Reportig Service, Room C-178* .

99-86727

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في أفريقيا

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي اسبانيا، ألمانيا، إندونيسيا، أوغندا، أوكرانيا، آيرلندا، إيطاليا، البرتغال، بلجيكا، بنغلاديش، بوروندي، الجزائر، جزر البهاما، الجماهيرية العربية الليبية، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية كوريا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جنوب أفريقيا، رواندا، زمبابوي، سيراليون، غانا، فنلندا، الكاميرون، كولومبيا، كينيا، مصر، موزامبيق، النرويج، نيجيريا، نيوزيلندا، الهند، اليابان، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، أن أدعو هؤلاء الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت، وذلك وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد أرياس (اسبانيا)، السيد كاستروب (ألمانيا)، السيد ويبينوسو (إندونيسيا)، السيد سيماكولا كيوانوكا (أوغندا)، السيد يلشينكو (أوكرانيا)، السيد ريان (آيرلندا)، السيد فولشي (إيطاليا)، السيد مونتيرو (البرتغال)، السيد آدم (بلجيكا)، السيد شودوري (بنغلاديش)، السيد نتيتوروي (بوروندي)، السيد مسدوة (الجزائر)، السيد مور (جزر البهاما)، السيد البعباع (الجماهيرية العربية الليبية)، السيد مواكاواغو (جمهورية تنزانيا المتحدة)، السيد لي سي - يونغ (جمهورية كوريا)، السيد موامبا كابانغا (جمهورية الكونغو الديمقراطية)، السيد كومالو (جنوب أفريقيا)، السيد موتابوبا (رواندا)، السيد موشيتوا (زمبابوي)، السيد كامارا (سيراليون)، السيد أوسي (غانا)، السيدة راسي (فنلندا)، السيد بيلينغا إيبوتو (الكاميرون)، السيد فالديفييسو (كولومبيا)، السيد كوندوا (كينيا)، السيد أبو الغيط (مصر)، السيد سنتوس (موزامبيق)، السيد كولبي (النرويج)، السيد مبانغو (نيجيريا)، السيد باولس (نيوزيلندا)، السيد شرما (الهند)، السيد تاكاسو (اليابان)، المقاعد المخصصة لهم إلى جانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. يجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

واسمحوا لي، بصفتي رئيسا للمجلس، أن أدلي ببضع ملاحظات افتتاحية.

إن المجلس وعضوية الأمم المتحدة الأوسع قد قبلا بضرورة الاستجابة على نحو أفضل التحديات التي تمثلها أفريقيا. وقد قدم تقرير الأمين العام في السنة الماضية تحليلا للمشاكل، وفي الاستجابة له كان هناك عدد من مناقشات ونصوص المجلس، إلا أن هذه لم تؤد دائما إلى اتخاذ إجراءات محددة أو تحقيق نتائج ملموسة. ونود أن نركز اليوم على السبل العملية والتنفيذية لكي نحدث فرقا فيما يتعلق بمشاكل أفريقيا ونساعد على نهضتها.

وأود أن تكون مناقشة اليوم تبادلا حقيقيا للآراء والأفكار. وهنا تأتي أهمية الخطوة الابتكارية المتمثلة في عقد مناقشة نشطة في هذه القاعة، وتجنب بعض الشكليات المعتادة التي تستهلك الوقت. ولذا فإننا نحث كل المتكلمين على أن يقصروا كلماتهم على خمس دقائق كحد أقصى، وسأحاول أن أتقيد بهذه القاعدة أنا نفسي. وإذا ما تقيد الجميع بهذا الحد، فستكون هناك فرصة للرجوع فيما بعد للرد على ما قاله الآخرون حتى نجري مناقشة حرة وبناءة، كما أقترح، حول ثلاثة مسائل أساسية.

أولا، كيف يمكننا أن نحسن التنسيق والتعاون بين مجلس الأمن، ومنظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات دون الإقليمية الرئيسية، بما في ذلك تنسيق الأنشطة المشتركة بشأن مسائل محددة؟ وثانيا، كيف يمكننا أن نفي باحتياجات أفريقيا لحفظ السلام على نحو أكثر فعالية؟ وثالثا، ما هي الأدوات التي يمكننا، كمجلس، أن نستخدمها للمساعدة على حل ومنع الصراعات في أفريقيا حيثما أمكن؟

وبعد الاستماع إلى كل المتكلمين، أقترح أن أعطي الكلمة لأكبر عدد إذا ما كان هنالك وقت لمن يودون أن يتكلموا مرة أخرى. وفي نهاية اليوم أعتزم أن أقدم

ملخصا موجزا وأستخلص بعض النتائج. وفي مستهل هذه المناقشة، يسرني أن أعطي الكلمة للأمين العام.

الأمين العام (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أرحب بكم في مقر الأمم المتحدة اليوم.

واسمحوا لي أولا أن أعرب عن مدى تقديري للاهتمام الدائم الذي يوليه المجلس والجمعية العامة معا للقضايا الأفريقية. وإذا كانت الاجتماعات وحدها تحل مشاكل أفريقيا فسوف لن تكون لدينا مشاكل، ولكنها للأسف لا تفعل ذلك، وهذا ما يدعوني، سيدي الرئيس، إلى أن أقدر على نحو زائد الجهد الذي بذلتموه لإعطاء هذه الجلسة طابعا عمليا وتنفيذيا، يهدف إلى إحداث أثر ليس فقط بالقول وإنما بالفعل. وكما ذكرت للجمعية العامة في الأسبوع الماضي، فإن الأمم المتحدة لم تكد تنشغل بأفريقيا في أي وقت آخر أكثر من انشغالها الآن. وما نحتاجه الآن هو أن ننشغل بها على نحو أكثر فعالية.

وأعتقد أيضا أنك مُحق، سيدي الرئيس، في أن تركز في المقام الأول على ضرورة التنسيق بشكل أفضل بين المجلس والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وهذا من الأمور المهمة بوجه خاص في مجال حفظ السلام.

وقد اكتسب حفظ السلام خلال هذا العقد بعدا إقليميا قويا في كل مكان مورس فيه تقريبا. وقد كان السبق للآسيويين في كمبوديا، مثلما فعلوا مرة أخرى في تيمور الشرقية. وكذلك في البوسنة والهرسك وكوسوفو كان ينظر إلى حفظ السلام باعتباره مهمة الأوروبيين.

ومن الطبيعي أن يُتوقع للدول الأفريقية أن تضطلع بدور رائد في مشاكل ساحتها الخلفية، وهي في العديد من الحالات تصدت للتحديات بشجاعة. وقد بذلت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على وجه الخصوص جهودا بطولية في الظروف البالغة الصعوبة في ليبريا وسيراليون.

ولكن ليس من الطبيعي، بل ليس من العدل، أن يتوقع من الأفارقة أن يضطلعوا بهذه المهام دون مساعدة. فحتى الأوروبيون، الذين يتمتعون باستعداد أفضل في العديد من النواحي، قد تلقوا مساعدة كبيرة من الآخرين في حفظ السلام في منطقتهم.

ولذا فإن منطقة مثل أفريقيا هي أكثر أحقية في أن تتوقع المساعدة في تعزيز مؤسساتها الإقليمية ودون الإقليمية. وهذه حاجة أوضحتها في تقريري في السنة الماضية.

ونحن في الأمانة العامة نعمل ما يمكننا عمله. وقد كثفنا تعاوننا مع منظمة الوحدة الأفريقية، ونعمل على وجه الخصوص بشكل وثيق معها في المساعدة على تنفيذ اتفاق لوساكا بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية. وإذا كانت النتائج مخيبة للآمال حتى الآن، فإن ذلك يعود بصورة جزئية إلى فقدان الإرادة الواضحة لتنفيذ الاتفاق بين الأطراف. لكنها مسألة موارد أيضا. وفي هذه الظروف هناك دوما ميل نحو انهيار وقف إطلاق النار وانزلاق المنطقة مرة أخرى إلى أتون الحرب. ولهذا فإن القرار الفوري والعملي الذي أتطلع إن يتخذه المجلس هو أن يتصرف فورا في حالة جمهورية الكونغو الديمقراطية، قبل أن يتزايد تدهور وقف إطلاق النار الهش.

إلا أن ما لا يقل إلحاحا هو توفير الموارد الضرورية للجنة العسكرية المشتركة لكي يتسنى لها الاضطلاع بدورها المتوخى بموجب اتفاق لوساكا. ولقد عقدنا حتى الآن اجتماعين مع المانحين المحتملين للتأكيد على هذه الحاجة. ويتعين علينا الآن أن نستكشف بصورة مشتركة مع منظمة الوحدة الأفريقية طريقة جعل اللجنة العسكرية المشتركة أكثر فعالية ومواكبتها بصورة أوثق مع عمل حافظي السلام.

وتنطبق الملاحظة نفسها على فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الذي اضطلع بعمل هام في غرب أفريقيا - وبصورة خاصة في سيراليون وليبريا وغينيا - بيساو. ولكن، وعلى الأقل في الحالتين الأخيرتين، تعيَّن عليه أن يعول بصورة كبيرة على الدعم المقدم من فرادى الدول في المنطقة - وهي دول ليس بمقدور شعوبها أن تقدم هذه التضحيات. وينبغي للمجلس أن ينظر على وجه الاستعجال في طريقة تمويل هذه العمليات الإقليمية بصورة أكثر إنصافا وفعالية. والواقع أنه لا يمكنني أن أغالي في التأكيد على أهمية كفالة توفير الموارد أيضا حيثما توكل المسؤولية وذلك للاضطلاع بتلك المسؤولية.

وفي حالة سيراليون، وكما أشير في التقارير السابقة المقدمة إلى المجلس، أود أن أؤكد على أن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون ستحتاج إلى توفير موارد إضافية إذا أكد فريق المراقبين العسكريين على نيّته المعلنة في سحب جميع قواته من هذا البلد.

وببساطة فإن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لا تتوافر لديها هذه الموارد في الوقت الحالي. وهي ملزمة بتمويل أنشطتها في حفظ السلام من خلال الصناديق الاستئمانية، وللأسف، فإن هذه الصناديق لا تجتذب هبات توازي القدر الذي نحتاج إليه.

والأمم المتحدة نفسها ليست في وضع أفضل، كما هو الآن شأن معظم الحالات، عندما يُطلب إلينا تمويل عملياتنا من خلال الاشتراكات الطوعية. وأعتقد أن تزايد اللجوء إلى هذه الممارسة يتعارض وروح الميثاق، فضلا عن عدم كفايتها أيضا. ولا يمكن لأية منظمة أن تضطلع بصورة متسقة بأداء ذي نوعية جيدة إذا أجبرت على العيش من يوم إلى يوم. وينبغي أن تكون إحدى الأولويات القصوى للمجلس إيجاد وسائل أفضل وأكثر فعالية لتمويل عمليات حفظ السلام.

لقد سألتم، سيدي الرئيس، ما هي الأدوات الإضافية التي يمكن أن يوفرها المجلس من أجل المساعدة في حسم الصراعات في أفريقيا، ومنعها، حيثما أمكن. وإذ أقترح بعضا من هذه الأدوات، تحضرني على الخصوص ضرورة أن يبدي المجلس اهتماما مستمرا وفعالا بالصراعات الأفريقية، أو الصراعات المحتملة أو تجنب إعطاء مظهر الاستجابات المتفرقة أو البلاغية الخالصة تجاه الأزمات دون أية متابعة. ومن الأهمية الحيوية بمكان حالما يتخذ المجلس مبادرة أو يتخذ قرارا أن يظل يشارك مشاركة كاملة في أعمال المتابعة والتنفيذ.

وتتمثل إحدى وسائل الاضطلاع بذلك في استخدام أفرقة الاتصال المكونة من الأعضاء المهتمين والتي ستضطلع بأعمال المتابعة المتعلقة بالإجراءات المقترحة المتصلة بصراعات محددة. وتم البدء بذلك مع الفريق الذي أنشئ من أجل الصومال.

وفي بعض الحالات، قد يكون من المناسب إنشاء فريق عامل مشترك، يجمع أعضاء المجلس، والأمانة العامة والمنظمات الإقليمية أو دون الإقليمية ذات الصلة. وربما يكون ذلك مناسبا بصفة خاصة، عندما تكون هناك حاجة لضمان تنفيذ قرارات مثل وزع قوات حفظ السلام بأقل قدر من التأخير.

وهناك نوع ثالث من الأفرقة العاملة يمكن أن يكون مفيدا وهو الذي يجمع بين أعضاء المجلس المهتمين بجانب معيَّن من منع الصراع أو احتواء الصراع والذي قد يقبل بولاية محددة للعمل مع الأمانة العامة في متابعة بعض مبادرات المجلس، مع التوصل إلى نتيجة محددة. هنا قد يكون النموذج الذي يحتذى هو فريق السفير فاولر، الذي اضطلع بعمل ممتاز في تحديد الموارد الاقتصادية التي تؤجج بعض الصراعات، والذي يفتش عن وسائل لإنفاذ الجزاءات وإجراءات الحظر عندما يقرر المجلس اتخاذها. والمشاكل الأخرى، مثل الاتجار بالأسلحة الصغيرة، تستحق بالتأكيد اتباع نفس النهج.

ورابعا، يمكن للمجلس أن ينظر في عقد جلسات - ربما بصورة متناوبة هنا في المقر، وفي حالات مناسبة، في أفريقيا - لإقامة اتصال أوثق وأكثر انتظاما بين أعضاء المجلس ورؤساء مختلف المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والعاملين فيها.

وبالإضافة إلى ذلك، أعتقد أن الكثير من الأفكار التي تولّدت من مناقشة الشهر المنصرم بشأن منع الصراع قد تكون مفيدة بصورة خاصة في أفريقيا - على سبيل المثال، البعثات ذات الأهداف المحددة التي يضطلع بها المجلس على غرار البعثة التي تم إيفادها إلى جاكرتا وديلي في أيلول/سبتمبر الماضي؛ والإجراءات الوقائية التي يتخذها المجلس استجابة لمسائل عرضتها عليه الدول أو الأمين العام، بما فيها، في بعض الحالات، الوزع الوقائي للقوات بموافقة البلد المضيف؛ ونزع السلاح الوقائي أو إنشاء مناطق منزوعة السلاح؛ وتحسين القدرات الإقليمية من أجل الإنذار المبكر، فضلا عن حفظ السلام.

وهذه الاقتراحات التي قدمتها ليست مثيرة. ولكن إذا نفذت بصورة متسقة مع مرور الوقت، يمكن أن تُحدث فرقا فعليا يمكن إدراكه في نوعية عملنا من أجل تحقيق السلام والأمن في أفريقيا. وإنني أقدمها في سياق الروح العملية والواقعية، سيدي الرئيس، التي عقدتم بها هذه الجلسة. وأتطلع باهتمام كبير إلى الاستماع إلى تعليقاتكم واقتراحاتكم، وكذلك إلى تعليقات واقتراحات أعضاء المجلس الآخرين.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكركم، سيدي الأمين العام، شكرا جزيلا على المقترحات العملية التي قدمتموها، والتي نرحب بها حقا لتحقيق الإجراءات التي نحتاج إليها في أفريقيا - وليس فقط الكلمات والقرارات التي اعتدنا عليها جميعا.

والآن سأدلي ببيان بصفتي وزير الدولة للشؤون الخارجية والكمنولث في المملكة المتحدة.

كيف يمكن لنا أن نبني شراكة حقيقية بين الأمم المتحدة وأفريقيا؟ أولا، وقبل كل شيء، إننا نحتاج إلى شراكة أفضل بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية. وينبغي ألا يكون هناك تنافس بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، ولكن، بدلا من ذلك، ينبغي أن نتطلع إلى التعاون والتآزر. فنحن نحتاج إلى إجراء تشاور منتظم بين مجلس الأمن، والأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية ورئيسها. وإننا نحتاج إلى المزيد من المبعوثين المشتركين للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، وهي فكرة أوردها، بطبيعة الحال، الأمين العام في تقريره عن أفريقيا. وإننا سنحتاج إلى تنسيق أفضل في نيويورك بين المجلس، من ناحية، ومكتب منظمة الوحدة الأفريقية من ناحية أخرى؛ ونحتاج إلى تنسيق أفضل في أديس أبابا بين منظمة الوحدة الأفريقية وممثلي المجلس على أرض الواقع. وأقترح اليوم على مجلس الأمن أن يقوم بإنشاء آلية للعمل مع منظمة الوحدة الأفريقية للنظر في طريقة المضي بهذه الأفكار العملية وغيرها قدما، بما في ذلك تلك الأفكار التي اقترحها الأمين العام لتحسين التشاور.

وثانيا، إننا نحتاج إلى وقاية أفضل وذلك كي لا تتحول المشاكل الأفريقية إلى صراعات، كما كان الحال، وللأسف، في غالب الأحيان. وترحب بريطانيا بتقديم الأمين العام تقارير دورية توفر الإنذار المبكر للمجلس بشأن الحالات التي تثير قلقا متزايدا، وتوصيات تنص على اتخاذ إجراءات. ونحن نريد تعزيز قدرة مجلس الأمن على رصد وتقييم بؤر الاضطرابات المحتملة. وينبغي لنا أن ننظر في إيفاد بعثات لمجلس الأمن إلى المنطقة. ويجب أن نكون أكثر استعدادا للنظر في عمليات الوزع الوقائي، وينبغي لنا أن ننظر فيما يمكن لنا جميعا أن نفعله بصورة أكبر من أجل المساعدة في تعزيز قدرة منظمة الوحدة الأفريقية على منع الصراعات.

وبطبيعة الحال، فإن بريطانيا تقدم دعما بالفعل لمركز اتقاء الصراعات التابع لمنظمة الوحدة الأفريقية في أديس أبابا.

ثالثا، إننا بحاجة إلى عمليات أفضل بكثير لحفظ السلام، وملاحظاتك سيدي الأمين العام، المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية وسيراليون هي موضع ترحيب خاص. ونحن نحتاج إلى حفظ سلام على نحو أفضل عندما يفشل الاتقاء. فلماذا يتطلب الأمر ستة شهور لكي تتحرك قوات الأمم المتحدة إلى سيراليون بعد توقيع اتفاق السلام؟ ولماذا كانت الاستعدادات المسبقة لعملية حفظ السلام المحتملة في جمهورية الكونغو الديمقراطية صعبة للغاية؟

هذا ليس انتقادا للأمين العام ولا للأمانة العامة. وإنما هو انتقاد لنا جميعا. ويجب أن يحظى الأمين العام وفريقه بدعمنا السياسي التام لعمليات حفظ السلام الجديدة، عند الاقتضاء، مع توفير الموارد المناسبة، ماليا وبشريا، لكي يتم ذلك بنجاح أكبر مما أمكننا تحقيقه.

وتحتاج الأمانة العامة إلى مخزونات كبيرة من المعدات الأساسية، الجاهزة للإرسال السريع، وهياكل وعمليات للقيام بعمل سريع فعال.

رابعا، يجب أن نكفل إنفاذا أفضل لقرارات المجلس، بما في ذلك فرض جزاءات أكثر حكمة. وعلى سبيل المثال، فشلت الأمم المتحدة - وأقصد بذلك الدول الأعضاء في الأمم المتحدة - في إنفاذ الجزاءات المتفق عليها في أنغولا لوقف إمدادات الوقود والأسلحة والذخائر لقوات يونيتا من القتلة أتباع سافمبي. ونحن نشيد بأعمال السفير فاولر الرائدة، ولكنه يحتاج إلى مساعدة عملية، بما في ذلك الاستخبارات والمعلومات من جانب عديد من الحكومات الممثلة هنا اليوم، ومنها بريطانيا.

وقد ناقشت مع حكومات الولايات المتحدة وفرنسا وبلجيكا وأوكرانيا، والكثير من الدول الأفريقية، ضرورة اتخاذ إجراء الآن. فبعد الهزيمة العسكرية الأخيرة التي مني بها سافمبي، آن الأوان لكي تصبح الجزاءات فعالة. وهناك كثير من المسؤولين الحكوميين الفاسدين في المنطقة يتعاونون مع يونيتا بتقديم الإمدادات، ويحصلون منها على مبيعات الماس. وتأتي إليها الأسلحة من أوروبا الشرقية. وقد آن الأوان بأن يشار إلى أولئك المسؤولين

بأسمائهم وأن يجري فضحهم. فلنعمل معا من أجل تحقيق ذلك.

وإنني أحث أيضا جميع شركات الماس والمراكز التجارية أن تحذو حذو شركة دي بيرز وأن ترفض الحصول على الماس من أنغولا.

وباتخاذ إجراء حاسم الآن، يمكن للأمم المتحدة أن تنهي الحرب في أنغولا وتعزز السلم الدائم. وسيكون ذلك اختبارا حقيقيا لاستعداد الأمم المتحدة لوضع أفريقيا في مرتبة أعلى على جدول أعمال المجتمع الدولي، على النحو الذي نريده نحن في بريطانيا. ولهذا سأصغي بانتباه إلى المناقشة الجارية اليوم، وسنستخلص منها في النهاية نقاطا رئيسية نضعها أمام مجلس الأمن لينظر فيها كأساس للعمل من جديد.

أستأنف عملي الآن بصفتي رئيسا للمجلس.

السيد تشن هواصن (الصين) (تكلم بالصينية): نود في البداية أن نرحب بعقد جلسة اليوم وأن نشكر الأمين العام على بيانه.

وأود أن أعقب بإيجاز على المسائل التي نناقشها اليوم.

أولا، فيما يتعلق بتحسين العلاقات والتنسيق بين مجلس الأمن وبين المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، نعتقد أن مجلس الأمن يتعين عليه أن يتخذ مزيدا من الإجراءات الملموسة لدعم منظمة الوحدة الأفريقية، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والسلطة الحكومية الدولية للتنمية. ونؤيد العمل الذي تقوم به هذه المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية جميعا.

ثانيا، نعتقد أننا، لدى نظرنا في المسائل التي تتضمن بؤر توتر ملتهبة، يمكننا أن نعرب في القرارات والبيانات الرئاسية ذات الصلة، عن الترحيب بالمنظمة الإقليمية المعنية والموافقة على ما تضطلع به من أعمال والإذن لها بأن تضطلع بها.

ثالثا، ينبغي بذل جهود لتعزيز الصلة بين مجلس الأمن ومنظمة الوحدة الأفريقية. ويمكن التفكير في إمكانية دعوة أمين عام منظمة الوحدة الأفريقية، أو ممثله، لتقديم إحاطات إعلامية منتظمة لمجلس الأمن.

رابعا، يمكننا، عقب انعقاد مؤتمرات القمة أو المؤتمرات الوزارية لمنظمة الوحدة الأفريقية، أن ندعو الرئيس في ذلك الشهر الذي تعقد فيه المؤتمرات إلى إحاطة المجلس علما، حسب الاقتضاء.

المسألة الثانية التي أود التعقيب عليها هي كيفية تنفيذ عمليات حفظ السلام في أفريقيا على نحو أحسن توقيتا وأكثر فعالية. أولا، في اعتقادنا أن المبادئ العامة واضحة - أي يمكننا القول إن علينا التقيد بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وأيضا بالمبادئ الثلاثة الحياد والدفاع عن النفس وموافقة الأطراف المعنية مسبقا، هذه المبادئ الثلاثة يجب أن نهتدي بها.

ثانيا، إننا نعتقد أنه فيما يتعلق بعمليات حفظ السلام في أفريقيا، يتعين التماس آراء البلدان المعنية والمنظمات الإقليمية ذات الصلة والأمانة العامة مقدما. وعند اتخاذ قرار، لا يجوز التذرع بانعدام ضمانات الأمن في الميدان لاتخاذ نهج سلبي.

ثالثا، نعتقد أن نقص الموارد أدى على نحو خطير إلى عرقلة تشغيل عمليات حفظ السلام تشغيلا طبيعيا. لذلك نهيب بالدول التي عليها مساهمات مالية متأخرة لعمليات حفظ السلام المقررة بأن تسدد تلك المتأخرات بالكامل وبسرعة ودون قيد أو شرط.

رابعا، فيما يتعلق بعمليات حفظ السلام المضطلع بها في سيراليون، لم يكن رد فعل مجلس الأمن سريعا. كما أبدى المجلس ترددا في حالة جمهورية الكونغو الديمقراطية. وكل ذلك فتح الباب أمام قدر كبير من الشكوك حول المعايير المزدوجة. ونعتقد أن لب الموضوع هنا يكمن في ما إذا كانت الإرادة السياسية يمكن حشدها.

أما المسألة الثالثة التي أود التعقيب عليها فهي تتعلق بالأدوات الإضافية التي يمكن للمجلس استعمالها لاتقاء الصراعات في أفريقيا وتسويتها على نحو أفضل. ونعتقد، بصفة عامة، أن المجلس يجب عليه التوصل إلى وسائل جديدة لتحسين إجراءاته.

ودعونا نذكر، أولا، بأن المجلس أرسل بعثة لتيمور الشرقية في أيلول/سبتمبر الماضي لدراسة الحالة في الميدان. وقد استقبل ذلك العمل استقبالا طيبا من كل الأطراف المعنية. ونعتقد أن المجلس باستطاعته أيضا إرسال بعثات مماثلة إلى المناطق ذات الصلة في أفريقيا لإجراء دراسة للحالة على المستوى الميداني.

ثانيا، نعتقد أن مجلس الأمن ينبغي أن يبذل جهودا متزايدة لاستغلال إمكانات الآليات والموارد الموجودة. فلجان الجزاءات، على سبيل المثال، يمكن أن تقوم بدور أقوى في هذا الصدد. والطريقة التي أدار بها السفير فاولر رئيس لجنة الجزاءات المعنية بأنغولا أعمال هذه اللجنة تستحق منا الاهتمام والتقدير.

ثالثا، نعتقد أن أسباب الصراعات الأفريقية معقدة للغاية، ومن ثم ينبغي بذل جهود لمعالجة الأعراض والأسباب الجذرية معا بطريقة متوازنة. وعلى أثر اكتمال ولاية عمليات حفظ السلام، ينبغي لهيئات منظومة الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة أن تتولى زمام الأمور على الفور وأن تقوم بدورها الصحيح في بناء السلام. ولذلك ينبغي أن يكثف مجلس الأمن تعزيز علاقاته المتبادلة وتعاونه مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة، مثل الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ونعتقد بأن مناقشة اليوم تعد انطلاقة جيدة جدا. والمثل الصيني القديم يقول إن رحلة الألف ميل تبدأ بالخطوة الأولى.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشعر بامتنان كبير لسفير الصين الذي ضرب مثالا على الإيجاز. لقد قيل لي إن كلمتي استغرقت ٤ دقائق و ٥٥ ثانية، وبذلك جاءت ضمن فترة الخمس دقائق المحددة.

المتكلم التالي هو سفير الولايات المتحدة. وبما أني أحد أبناء أفريقيا، يسرني أن أقول، إنه قد عاد لتوه من أفريقيا. وكل من يقوم بزيارة إلى أفريقيا يعود شخصا أفضل. وأنا على يقين من أن ذلك ينطبق عليه أيضا.

السيد هولبروك (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): سأحاول يا سيدي أن ألتزم بقاعدة الخمس دقائق. وأعتذر لتغيبي عن الجلسة لفترة قصيرة، ولكني أعتقد أنه كان - يتعين عليّ بل ويتحتم عليّ - أن ألقي كلمة في الجمعية العامة عن وفاة فرانجو توجمان رئيس جمهورية كرواتيا.

وأود أن أمتدح المملكة المتحدة لطلبها عقد هذه الجلسة الهامة وأن أقول إني عدت لتوي من رحلة قمت بها إلى مالي وأنغولا وناميبيا وجنوب أفريقيا وزمبابوي وزامبيا ورواندا وأوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية والنيجر. وأتطلع إلى مناقشة المواضيع ذات الصلة بالكونغو بمزيد من التفصيل في جلسة الغد.

وأود أن أبدي بعض الملاحظات الموجزة استلهاما بالروح غير الرسمية التي فرضها الرئيس علينا اليوم بطريقة ملائمة. المشكلة الأولى التي واجهناها في رحلتنا وهي المشكلة الأولى التي لا بد أن تعالجها أفريقيا، من جملة المشاكل الأخرى التي اجتمعنا هنا لمناقشتها - وهي مسألة انتشار مرض الأيدز/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). ولا أستطيع أن أؤكد بما فيه الكفاية على خطورتها. ولقد أبرز الأمين العام بجرأة وشجاعة هذا الموضوع منذ سنوات عديدة. وفي الحقيقة، سألني كوفي عنان شخصيا أن أبحث في هذا الموضوع منذ وقت طويل. وأشكر له طلبه هذا.

ولا بد أن أذكر، هنا في مجلس الأمن، أن هذه القضية ليست مجرد قضية تتعلق بالصحة: فهي أيضا قضية أمن وقضية اقتصادية. وهي قضية لن تختفي. وفي الـ ١٢ شهرا الماضية، مات بسبب الإيدز في أفريقيا عدد يزيد عن ١٠ أضعاف عدد الأشخاص الذين ماتوا بسبب جميع الحروب في تلك القارة العظيمة. ولا نستطيع أن نتغاضى عنها؛ وهي تشكل جزءا أساسيا من مناقشتنا هنا في مجلس الأمن.

إن ما يتعين علينا أن نعالجه بمزيد من القوة هو إزالة وصمة الإيدز. ففي الـ ١٠ بلدان التي قمنا بزيارتها، شعرت أن بلدا واحدا فحسب - أوغندا - هو الذي بدأ العمل من أجل إزالة وصمة الإيدز. وقيل لي إن السنغال تبذل أيضا جهدا ممتازا في هذا الصدد. وسلم كل بلد آخر قمنا بزيارته بوجود المشكلة وبوجود برامج لمعالجتها. وفي الواقع، كان الرئيس مبيكي يحمل وشاح مرض الإيدز حينما تقابلت معه. ونشعر بالقلق إزاء هذا الموضوع، وآمل في أن نستطرد في معالجته الشهر القادم حينما تتولى الولايات المتحدة رئاسة مجلس الأمن.

وأود أن أشير إلى الحروب في أفريقيا. وسوف أحتفظ بالتعليق على جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى الغد. وفيما يتصل ببوروندي، نشعر بالارتياح لأن الرئيس مانديلا يتولى الآن زمام هذا الجهد. لقد أجريت معه مناقشة جيدة للغاية بشأن هذا الموضوع، وأعتقد بأنه سوف يحدث فرقا حقيقيا. وفيما يتصل بأنغولا، نتطلع، على غرار تطلع السفير تشن هواصن إلى العمل عن كثب مع السفير فاولر في لجنة الجزاءات. وستقوم الولايات المتحدة، من جانبها، بمضاعفة جهودها بشأن الجزاءات، ونتطلع إلى تعلم الشيء الكثير من السفير فاولر بشأن الطريقة التي تمكن الولايات المتحدة من المساهمة بطريقة أفضل في هذا الجهد.

وختاما، أود أن أقول، على غرار ما قاله الأمين العام، أن الأمر يقتضي زيادة الاهتمام بأفريقيا في مجلس الأمن. وأشترك معه في الرأي القائل أن اهتمامنا ينبغي أن يتسم بالفعالية. وأؤيد بشدة الاقتراح الذي قدمه السفير تشن هواصن، بالنيابة عن جمهورية الصين الشعبية، ومؤداه أنه ينبغي للأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية أن يمضي وقتا أكثر في التشاور مع مجلس الأمن.

وأخيرا، أود أن أقول كلمة عن رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية للمجلس في الشهر القادم، وكما أعلنا في كلمة أدلينا بها في بريتوريا، سوف تغتنم الولايات المتحدة الفرصة التي تتيحها لها رئاستها للمجلس في الشهر القادم - أول شهر في الألفية الجديدة - لتؤكد على أفريقيا. وعزمنا المبدئي أن نبني على هذه الجلسة الهامة التي نعقدها اليوم وجلسة الغد، وأن نعقد، ولا سيما في الجزء الأخير من كانون الثاني/يناير، سلسلة مكثفة من اجتماعات مجلس الأمن العامة والخاصة التي ستركز إلى حد كبير على مشاكل المنطقة - أي المشاكل التي ذكرتها للتو، فضلا عن جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهو الموضوع الذي سأعالجه بدرجة أكبر في الغد. وآمل في أن يكون تمثيل العواصم على مستوى عال ليشتركوا معنا في مناقشات الشهر القادم، وأن يحققوا إنجازات حقيقية، لا مجرد كلام.

وأشكركم يا سيادة الرئيس، لطلبكم عقد هذه الجلسة الهامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير الولايات المتحدة الأمريكية، وأرحب بالنقاط التي طرحها، وأنا أيضا أهنئ حكومته على اهتمامها الذي سوف توليه لأفريقيا في فترة توليها رئاسة المجلس في الشهر القادم. وأعتقد أن أفريقيا تلقى الآن المزيد من الاهتمام، ولذلك أسباب جوهرية، وهذا الاهتمام ربما يكون أكثر مما نالته في أي وقت مضى، ويتعين علينا أن نستفيد من ذلك.

السيد فاولر (كندا) (تكلم بالإنكليزية): أشعر، في الواقع، بالسرور لرؤيتكم هنا يا سيادة الرئيس، وأنتم تشتركون في هذه المناقشة الهامة. إن التزام بلدكم وحكومتكم، والتزامكم شخصيا، بأفريقيا، معروف جيدا ونقدره تقديرا عميقا حول هذه الطاولة. وفي ملاحظة تتسم بالمزيد من الطابع الشخصي، أود أيضا أن أشكركم على دعمكم، الأخلاقي والمادي، على حد سواء، وأشكركم على جهودكم التي بذلتموها لوضع نهاية مبكرة للحرب في أنغولا من خلال تطبيق الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن تطبيقا فعالا. ونرحب بمطالبتكم باتخاذ إجراء محدد ومركز.

وكما تعلمون جيدا يا سيدي - بالرغم من أن بعض الموجودين في القاعة لا يعلمون - أعتزم، بصفتي رئيسا للجنة جزاءات أنغولا، أن أقدم في الموعد المحدد، أي بحلول نهاية شباط/فبراير تقرير فريق الخبراء الذي أنشأه المجلس، وأعتزم أن أشرف على عرضه على المجلس في آذار/ مارس أو في أوائل نيسان/أبريل. ويحدوني أمل كبير في أن يتضمن توصيات مركزة للغاية من أجل أن يتخذ المجلس إجراءات إضافية للاضطلاع بما اقترحتموه على وجه الدقة.

وتعرب كندا عن الامتنان لكم بصورة خاصة، يا سيدي، لأنكم وافقتم على شكل جلسة اليوم مما يسمح بمشاركة غير الأعضاء في هذه المناقشة الابتكارية. ولن يتحقق للمجلس إلا النفع من جراء استكشاف نهج جديدة لتسيير عمله، وهذا، في الواقع واحد من هذه النهج. ونشترك إلى حد كبير في الشعور بالقلق إزاء طول الفترة التي يقضيها المجلس في تناوله لأفريقيا، إلا أننا في الحقيقة، حققنا نتائج ضئيلة من حيث النتائج الملموسة. وفي أغلب الأحيان، ونتيجة لعدة أسباب منها أسباب مالية وسياسية، حاول المجلس أن يتهرب من جزء كبير من مسؤوليته عن المحافظة على السلام والأمن في أفريقيا. وكانت النتيجة التنازل عن المسؤولية عن منع الصراعات، والوساطة والحسم لمنظمة الوحدة الأفريقية ولمنظمات دون إقليمية، وكان ذلك في أغلب الأحيان مع إيلاء قدر ضئيل من الاهتمام بقدرات كل منها في تلك

المجالات، حتى وإذا توفرت لتلك المنظمات القدرة على القيام بدور فعال، فإن جهود منع الصراعات المبذولة على الصعيد المحلي أو الإقليمي غالبا ما تحتاج إلى زخم لا يوفره إلا اشتراك المجلس فيها بنشاط. ولذلك لا بد أن يستند تركيزنا إلى الشراكات الفعالة ارتكازا على فهم حقيقي لأوجه القوة والضعف لكل منها، وتقسيم العمل بكفاءة وتقاسم العبء بصورة منصفة.

وليست كل الأخبار سيئة، إن الإذن مؤخرا بإنشاء بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، وتخويلها ولاية قوية لحماية المدنيين، وتحملها، في نهاية المطاف لبعض الأعباء التي يتحملها الآن فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، يعد، حسب اعتقادنا، خطوة في الاتجاه الصحيح. ولكن، ومن منظورنا، نرى أننا توصلنا إلى حل سريع، يشوبه التشوش، وعدم اتساق متأصل في العلاقة بين قوة الأمم المتحدة وبين العناصر المتبقية من فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ولا بد أن نواصل العمل الدؤوب لصياغة ولايات أكثر وضوحا وأقل تشوشا.

وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن تدخل الأمم المتحدة يعطي دليلا هاما على التزام المجلس بجهود السلم هناك، وينبغي له أن يساعد على إنشاء الثقة اللازمة - أو على الأقل أن ييسرها ويبنيها - لدعم النشر الذي سيتم في نهاية المطاف لبعثة للأمم المتحدة ذات حجم معقول وفعالة للإشراف على تنفيذ اتفاق لوساكا. واتفق بالتأكيد مع المتكلمين السابقين على أننا انتظرنا أكثر مما ينبغي في ذلك الصدد.

وبالنظر إلى الأهمية المتزايدة لأعمال منظمة الوحدة الأفريقية في ميدان السلم والأمن، من الضروري بالفعل إرساء تعاون أوثق بين المجلس والمنظمة. والمقترحات العملية في هذا الصدد تتضمن إجراء المزيد من الاتصالات المتكررة بين رئيس المجلس والأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية أو رئيسها، واجتماعات أكثر انتظاما بين المجلس وممثلي المنظمة في نيويورك.

والتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية يزداد أهمية عند انتهاء ولايات البعثات التي يأذن بها المجلس، حيث يطلب إلى تلك المنظمات الاضطلاع بالدور الرئيسي في بناء السلم وإعادة التعمير بعد انتهاء الصراع. ونحن نرحب بالمبادرة التي اتخذها بالفعل الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية بهدف زيادة مستوى التعاون بين الهيئتين، خاصة فيما يتعلق بتبادل المعلومات بشأن القضايا الأفريقية الرئيسية. ويسرنا أن نشجع الأمينين العامين على مواصلة تنسيق الجهود، والتوصيات التي استمعنا لها للتو من الأمين العام عنان، ومنكم أنتم يا سيادة الرئيس، تجد الترحيب في هذا الصدد؛ وتتطلع كندا إلى التعاون بكل السبل الممكنة لتحقيق تلك المقترحات وإضفاء قوة عليها.

ومن المهم أن نؤكد أنه أيا كان قدر تعاون الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية أو دون الإقليمية فهو لن يجعل السلم ممكنا ما لم تف الأطراف الموقعة على الاتفاقات بالتزاماتها أو إذا قاومت الجهود الرامية إلى إرساء سلم يمكن تحقيقه.

وفي أحيان كثيرة للغاية، فإن النافذة التي يمكن أن تفضي إلى تدخل دولي تغلق بسرعة، وتضيع على نحو مؤسف فرصة تحقيق السلم. ونحن بحاجة إلى تحسين قدرة الأمم المتحدة على تخطيط عمليات دعم السلم ونشرها وإدارتها. وعندما يتخذ قرار سياسي بالاستجابة إلى حالة ما - ليس فقط في أفريقيا - يجب أن تكون هناك قدرة مناسبة على التصرف. وزيادة تلك القدرة تشمل تحسين قدرة الأمم المتحدة على نشر القوات بسرعة، الأمر الذي ما فتئت كندا تعمل جاهدة لتحقيقه منذ أكثر من ست سنوات، بدون أي نجاح.

ونود أيضا أن نكفل أن تكون لعمليات دعم السلم في أفريقيا وتفويضات وموارد مماثلة. وقد أدى عدم توفير ذلك في الماضي إلى عواقب وخيمة. ويجب أن تكون التفويضات قوية بما فيه الكفاية لإعطاء البعثات فرصا حقيقية للنجاح، وبالتالي يجب أن تمول وتدعم على نحو كاف. والصناديق الاستئمانية الطوعية المنشأة لهذه الأهداف لا تؤدي غرضها، وآمل أن ندرك هذه الحقيقة قريبا. فهي لا تناسب المهمة التي أنشئت من أجلها. كما أن القوات المتعددة الجنسيات ليست منصفة من حيث العبء الذي تضعه على كاهل عدد صغير من البلدان. وتجربتنا المشتركة في سيراليون تبين بوضوح هذه النقطة. إن لدينا نظاما ناجحا هو تمويل بعثات الأمم المتحدة عن طريق الاشتراكات المقررة. فلنستخدم هذا النظام.

وينبغي لمجلس الأمن أن ينظر أيضا في القيام بعمليات نشر وقائي في أفريقيا. وكما يلاحظ البيان

الرئاسي الأخير عن منع الصراعات، فإن هذه الأعمال الوقائية يمكن أن تكون فعالة من حيث التكلفة أكثر من التدابير التي تتخذ بعد نشوب الصراعات. وبالطبع فإن الأمين العام كان بليغا على نحو ملحوظ في هذا الصدد عندما تحدث في بيانه أمام الجمعية العامة في ٢٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٩. وينبغي للمجلس أن ينظر بدقة في مؤشرات الإنذار المبكر وأن يكون على استعداد للتصرف قبل أن تنشب الصراعات المسلحة. ونحن نؤيد جهود إدارة عمليات حفظ السلم ونتطلع قدما إلى العمل معها.

إن التحدي ليس هو في السعي إلى إيجاد أدوات جديدة، إنما في جعل الأدوات الموجودة تعمل بفعالية أكبر. والاستراتيجيات الفعالة لمنع الصراعات وتسويتها تتطلب تعريفا أوسع للأمن وللتحديات الأمنية، تعريفا يأخذ في الاعتبار العوامل العديدة التي تسهم في الصراعات ويعالج الصراعات في أول مراحلها وتجلياتها. ويقتضي هذا التعريف تركيز انتباهنا في المجلس ليس فقط على العدوان الذي يقع بين الدول ولكن أيضا على المسائل الأمنية داخل الدول، حيث يشمل ذلك الانتهاكات الخطيرة والمنظمة لحقوق الإنسان، وحالات الطوارئ الإنسانية الوخيمة، وحالات غياب الدولة وسيادة القانون، والحرمان الاقتصادي، وخلاصة القول يعني ذلك إيلاء اهتمام أكبر لتهديدات الأمن الإنساني، التي يبين التاريخ الحديث أنها المصدر الرئيسي للصراعات في أفريقيا.

وترى كندا أن اتخاذ إجراءات سريعة وحازمة لإنهاء الصراعات ووضع حد لها يمكن أن يكون عنصر ردع هام يمنع نشوب الصراعات في المستقبل. ولتحقيق هذا الهدف، يجب أن يكون بمقدور المجلس أن يعتمد على أن يكون بوسع الأمم المتحدة تنفيذ عمليات نشر فعالة وسريعة. وبالتالي يجب أن يقوم المجلس باستقصاء المزايا الرادعة في الأدوات المتاحة. ولا بد من جعل الجزاءات الموجودة فعالة، ولن يندهش الأعضاء لسماعي أدرج في عداد ذلك الجزاءات المفروضة على الاتحاد الوطني من أجل الاستقلال التام لأنغولا (يونيتا). فالأفريقيون ليسوا هم من يبيع الأسلحة إلى (يونيتا) وليسوا هم من يشتري الماس من سافيمبي. إلا أن للأفريقيين دورا رئيسيا في جعل الجزاءات المتعلقة بالسفر والتمثيل فعالة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السفير فاولر على العمل الذي يضطلع به بشأن أنغولا. وهذا وقت حاسم للتأكد من أن الجزاءات تؤثر على اتحاد يونيتا وأنها فعالة.

وأود أيضا أن أقول بأنني تلقيت للتو مذكرة تفيد بأن السفير هولبروك تكلم لمدة ٤ دقائق و ٥٧ ثانية. ومن الواضح أن ساعات الوقف قد أصبحت منتشرة في مجلس الأمن شأنها شأن الهواتف المحمولة. وهذا الانضباط مدعاة للإعجاب.

السيد ديجامبه (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر وفد المملكة المتحدة على تنظيمه هذه المناقشة خلال رئاسته للمجلس.

ليست هناك وصفة واحدة لجميع الأزمات والصراعات في أفريقيا. ولكن بوسعنا استخلاص بعض الاستنتاجات وتعلم بعض العبر من تجاربنا.

بادئ ذي بدء، كما قال معظم المتكلمون الآخرون بالفعل، ينبغي تحسين العلاقات بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أو حتى مع بعض المبادرات الإقليمية المخصصة. وفي الماضي، لم تكن تتوافر لمجلس الأمن دائما معلومات كافية عن بعض المبادرات الإقليمية؛ فاللجوء إلى المجلس لا يحدث إلا في المراحل الأخيرة من التعامل مع الموضوع، الأمر الذي لا يجعله مستعدا بالقدر الكافي لمنح تأييده أو للتقدم بالتوصيات. وينبغي للرؤساء أو الأمناء العامين للمنظمات أو اللجان المخصصة التي تشارك في المفاوضات تنظيم المزيد من الاجتماعات مع المجلس، وينبغي للمجلس أن يدعوهم في المراحل الحاسمة من عمليات السلام التي يشاركون فيها. وينطبق هذا بالطبع في المقام الأول وقبل كل شيء على رئيس وأمين عام منظمة الوحدة الافريقية.

ومن الناحية الأخرى، ينبغي للدول ذات الموارد أن توفر الدعم المالي والسوقي للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وللتحالفات المخصصة عندما تشارك هذه الهيئات في عملية لحفظ السلم. وما قدم لفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في سيراليون وغينيا - بيساو لم يكن كافيا. وأنا أتفق تماما مع ما جاء في تعليق السفير فاولر بأن تحديد اشتراكات مقررة لتمويل عمليات حفظ السلم أفضل من التمويل الطوعي.

بيد أن أفضل وسيلة لمساعدة الأفريقيين على حل مشاكلهم تتمثل، في المقام الأول، في تدريبهم على حفظ السلم. وهذا هو غرض البرنامج الذي ينفذه عدد من البلدان بما فيهم فرنسا. ويجب علينا أن نساعدهم على إعداد تلك العمليات وتنفيذها.

ويتمثل النهج الثاني في الأعمال المباشرة التي تقوم بها الأمم المتحدة، وهو ما من شأنه الرد على النقد الذي يوجه إلى المنظمة بأنها تقوم بأقل مما ينبغي بعد فوات الأوان. وبادئ ذي بدء، يجب أن تعد الأمم المتحدة نفسها للعمل سريعا. وينبغي للأمم المتحدة أن تتمكن من النظر في وسائل بدء العمليات في الوقت المناسب. وقد حاول مجلس الأمن ذلك للمرة الأولى باتخاذ القرار ١٢٧٩ (١٩٩٩)، بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي يطلب إلى الأمين العام

"أن يقوم فورا باتخاذ الخطوات الإدارية اللازمة لتجهيز عدد أقصاه ٥٠٠ من مراقبي الأمم المتحدة العسكريين، بغية تيسير ما يأذن به المجلس في المستقبل من انتشار سريع لبعثات الأمم المتحدة". (القرار ١٢٧٩ (١٩٩٩)، الفقرة ٩)

فلأول مرة، اتفقنا أخيرا على الاستعداد مسبقا. ويجب أن نستمر على هذا المسار. فلا نستطيع أن ندين تباطؤ استجابة الأمم المتحدة من ناحية، ونرفض جميع الابتكارات من ناحية أخرى.

ثانيا، من الواضح أننا ينبغي أن نكفل التكافؤ بين موارد أية عملية وولايتها. والإقلال من شكل أية عملية من عمليات الأمم المتحدة، أو عناصرها، أو ميزانيتها أفضل طريق لضمان فشلها. ويجب ألا يصبح البعد المالي قيدا يقرر كل ما عداه. وعندما نتناول صون السلم والأمن، يجب أن تكون التكلفة محصلة لا أن تكون عاملا مقررا. وإعلان النوايا الأكثر حماسا لا يساوي شيئا في مواجهة التقتير من جانب الدول.

وثالثا، من الواضح أن أفضل طريقة لحسم الصراعات تكمن في محاولة منعها. وقد عقدنا مناقشة قبل أسبوعين حول هذا الموضوع. ومنع الصراعات يتطلب اتخاذ العديد من الإجراءات التي كثيرا ما تخرج عن اختصاص هذا المجلس. وفي المجال السياسي، يجب أن نعزز فكرة التقاسم الحقيقي للسلطة، الذي يحمي حقوق الأقليات، مما يؤدي إلى تجنب الحلقة المفرغة للاستحواذ على السلطة أو الانتقام السياسي أو العرقي. ويعود الأمر لنا جميعا، الدول الأعضاء، والمنظمات والأطراف المانحة، في أن نبعث نفس الرسالة بوجوب قبول تقاسم السلطة.

وفي المجال الاقتصادي، يجب أن نحافظ على مستوى معقول من المساعدة للتنمية، إلى جانب ما يجري في مجال التجارة. فثلاثة أرباع أقل الدول نموا توجد في أفريقيا، ولا توجد معجزات، وينبغي مساعدتها. ولا تزال الحاجة إلى المساعدة الإنمائية الرسمية ضخمة. وأضم صوتي إلى ما قاله ممثل الولايات المتحدة بشأن الحملة ضد الإيدز. ولكن هذه الحملة ضد الإيدز تتطلب المساعدة أيضا، في مجالي الوقاية والعلاج. فهي تتطلب التضامن، مما يعني تقديم المبالغ اللازمة للعلاج.

من الواضح أن هذه التوصيات لن تكون لها أية جدوى إن لم نطبقها في حالات ملموسة. وتمر أزمات كثيرة في أفريقيا بمرحلة حاسمة. وكثير منها مدرج في جدول أعمال المجلس منذ شهور عديدة، إن لم يكن منذ سنين: البحيرات الكبرى، وسيراليون، وأنغولا، والصومال، وإثيوبيا وإريتريا، وبطبيعة الحال جمهورية الكونغو الديمقراطية. والقرارات التي نتخذها في الأسابيع القادمة بشأن كل هذه المواضيع - وأود أن أؤكد حالة جمهورية الكونغو الديمقراطية - ستبين مدى الصدى الحقيقي للعبارات المدلى بها هنا اليوم.

السيد بتريا (الأرجنتين) (تكلم بالاسبانية): السيد الرئيس، أود أن أرحب بكم ترحيبا حارا باسم الأرجنتين، حكومة وشعبا. وإنني واثق بأن هذه المناقشة في ظل قيادتكم، ستكون مفيدة تماما في السعي وراء الأهداف المنشودة. ونتذكر كلماتكم عندما كنتم معنا في المناقشة المفتوحة في نهاية شهر أيلول/ سبتمبر. ونعلم أنكم ولدتم في أفريقيا وناضلتم من أجل تحريرها، وأنكم في مركزكم الحالي، وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث، ستواصلون السعي إلى تلك الأهداف بحماس.

هذه المناقشة تمكننا من التفكير في ثلاثة أشياء محددة. أولا، التعاون بين الأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الأفريقية، والمنظمات دون الإقليمية؛ وثانيا، تدعيم قدرات أفريقيا في مجال حفظ السلام؛ وثالثا، منع الصراعات.

فيما يتعلق بالنقطة الأولى، أود أن أقول إن من الضروري الإبقاء على حوار اعتيادي بين الأمانتين العامتين، ليس على مستوى صنع القرار فحسب، بل في مجال التحضير لصنع القرار أيضا. فلا يكفي تبادل المعلومات، بل يجب أن يكون هناك أيضا، وقبل كل شيء، تبادل تحليلات هذه المعلومات. وهناك وسائل متنوعة لتنفيذ ذلك، وهي تبادل الزيارات، وتبادل مشاركة المسؤولين في الاجتماعات، وعرض تقارير أكثر من جانب كبار المسؤولين في منظمة الوحدة الأفريقية في الجلسات الخاصة، والإحاطات الإعلامية المفتوحة، والجلسات المفتوحة التي يعقدها المجلس.

وعلى سبيل المثال، اتسم حضور الرئيس شيلوبا، رئيس زامبيا، الجلسة المفتوحة التي عقدها المجلس في أيلول/سبتمبر الماضي عن جمهورية الكونغو الديمقراطية بأهمية فائقة. وبالمثل، نعتقد أن حضور الرئيس نيلسون مانديلا سيكون أمرا إيجابيا بالنسبة لبوروندي. وينبغي لنا استغلال جميع الآليات الممكنة، والمتاحة بموجب الفصل الثامن من الميثاق.

وفيما يتعلق بالنقطة الثانية، نعتقد أن هناك جانبين: تدريب العاملين في عمليات حفظ السلام، والدعم السوقي والمالي، وبعبارة أخرى، الموارد. هنا، برأينا، تكمن أشد الصعوبات. فنقص الموارد يقرر إلى حد ما سير عمليات حفظ السلام، ومدتها، وتشكيلها. وللإسهامات الطوعية وصناديق الاستئمان أهميتها، إلا أنها لا يمكن أن تحل محل التمويل المنتظم لعمليات حفظ السلام. فلا يكون لعمليات حفظ السلام شرعيتها، أو استمراريتها، أو القدرة على التنبؤ اللازمة لها إلا عن طريق تمويلها تمويلا منتظما. وقد أشار الأمين العام إلى ذلك في مناسبات متنوعة، كما استمعنا إليه الآن، بتأكيد خاص، من السفير فاولر، ممثل كندا.

أخيرا، فيما يتعلق بمنع الصراعات، نعتقد أن هناك أدوات متنوعة يمكن للمجلس أن يأخذها في الاعتبار؛ فهناك على سبيل المثال تحسين نظام الإنذار المبكر. وهذا يتعلق بالنقطة الأولى أيضا، وهي تبادل المعلومات وتحليلها مع منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات دون الإقليمية الرئيسية. وهناك أداة أخرى، وهي تطبيق الجزاءات حتى وإن كان ذلك ضروريا أثناء المراحل المبكرة للصراع. ويجب أن نأخذ في الاعتبار أن المدنيين، وهم أول ضحايا الصراع، يجب ألا يكونوا أيضا ضحايا الجزاءات. ففرض نظام للجزاءات لا يكفي بمفرده، إذ يجب أن تكون لها فعالية. وفي هذا الصدد، تعطي المبادرات العملية التي اتخذها السفير فاولر بوصفه رئيس لجنة الجزاءات بشأن أنغولا مثالا واضحا على كيفية تعزيز فعالية نظام الجزاءات. ونرى أن بعثات تقصي الحقائق التي اضطلع بها الأمين العام، وبعثات مجلس الأمن أدوات يجب استخدامها على نحو أكثر تكررا. وأخيرا، فإن إنشاء المناطق المنزوعة السلاح نتيجة لبعثات تقصي الحقائق يمكن أن يكون أداة مفيدة أيضا.

ولن تكون هناك فعالية لأية أداة دبلوماسية إذا أخفقنا في أن نفهم أن أسباب الصراعات تكمن في المشاكل الاجتماعية والاقتصادية. ونؤكد من جديد أن السلام والتنمية وجهان لنفس العملة. وقد تكلمت الولايات المتحدة وفرنسا الآن عن ذلك. إن انتهاء الحرب الباردة خلق ظروفا مواتية للعلاقات الاقتصادية. ومع ذلك، وكما ذكر الأمين العام، فالاقتصاد عالمي، بينما السياسة محلية. والنتيجة المثبطة للهمة لقمة سياتل تشير إلى معارضة تحرير التجارة التي تراعي احتياجات البلدان النامية، وبالتالي، هناك حاجة إلى التنسيق بين المجلس، والجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، مع الهيئات الأخرى في المنظومة ومؤسسات بريتون وودز، ليس في مرحلة الانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام فحسب، بل وفي مرحلة منع الصراعات. وتقدم تجربة هايتي بعض الدروس المفيدة التي يمكن تطبيقها في القضايا الأفريقية، وحتى في حالتي جمهورية أفريقيا الوسطى، وغينيا - بيساو.

ختاما، لا يوجد في الحقيقة أي صراع يمكن حله دون توفر الإرادة السياسية الصادقة لدى القادة لإيجاد حلول سياسية، لا عسكرية. لكن من الحقائق أيضا أن إبداء المجلس الحزم الواضح أمر أساسي لتقديم إسهامات محددة في حل هذه الصراعات.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الأرجنتين بصفة خاصة على ملاحظاته المتعلقة بالتزاماتي تجاه أفريقيا.

السيد فان والصم (هولندا) (تكلم بالانكليزية): من الأمور الحسنة رؤية أن الرئاسة البريطانية تكرس لأفريقيا جلسة علنية للمجلس. وعندما خططنا لجلسة مماثلة أثناء رئاستنا في شهر أيلول/سبتمبر لم نكن متأكدين مطلقا بأن الموضوع سيصادف نجاحا. وعلى أية

حال، فإن الأعضاء غير الدائمين، الذين يرأسون مجلس الأمن مرة أو مرتين في جيل، يشعرون دائما ببعض القلق إزاء ما ينظمونه. وبالتحديد لأن رئاستهم حدث له هذه الندرة، فإن الضغط لتحويلها إلى شيء مثير يكون مكثفا، ومن السهل تحت هذه الظروف أن يساء فهمها.

أمام هذه الخلفية نجد من المطمئن جدا أن العضوين الدائمين اللذين سيتوليان، بفضل الأبجدية، رئاسة مجلس الأمن قبل وبعد اختتام القرن، قررا تكريس جلسات علنية لأفريقيا. ومن الواضح أننا لم نخطئ عندما أرسينا هذا الاتجاه في أيلول/سبتمبر. وفي الحقيقة سوف يتعين على الرئاسات المقبلة تقديم بعض الأعذار عندما لا يكرسون جلسة علنية لأفريقيا.

بعض الوفود الأفريقية سوف ترحب بهذا التطور، ولكن بعضها الآخر سيعتبرها لا محالة خدعة بديلة عن المشاركة الفعالة التي تمس حاجة أفريقيا إليها. إن زملاءنا الأفارقة لم يتكلموا بعد، ولكن تخميني يشير إلى أن ذلك ما بود بعضهم أن يقوله وسوف يقولونه إذا كانوا صرحاء بالقدر الكافي. لقد استمعنا في القاعة المجاورة، أثناء مشاوراتنا غير الرسمية، إلى كثير من البيانات بهذا المعنى. وآمل أن أكون ملتزما بالقواعد التي وضعتموها لهذه الجلسة السيد الرئيس. هذه مناقشة صريحة، ولذلك فإننا قد نستجيب، ولكننا قد نرفض.

يمثل المعيار المزدوج المشهور، الذي يفترض أننا نمارسه، مشكلة كبيرة وأود إبداء بعض الملاحظات عليه.

أولا، نحن نتفق مع الوفد الفرنسي في أن الارتباط السياسي لا تكفي، فالتمويل يظل عاملا حاسما. وهولندا تضع أموالها حيثما توجه أقوالها. إننا ننفق أموالا كثيرة على كوسوفو، ولكن مساهماتنا الإجمالية لأفريقيا لم تتأثر. فما يذهب لكوسوفو أموال جديدة. ولم يحدث أي انحراف في تدفقات الأموال الهولندية الموجهة إلى أفريقيا.

ثانيا، لا يوجد تقليص في مشاركتنا في المشاريع الأفريقية التي تهم مجلس الأمن بصفة خاصة، مثل مساهماتنا في فريق الرصد التابع للاتحاد الاقتصادي لدول غرب أفريقيا في سيراليون وفي عملية أروشا في بوروندي.

ثالثا، نحن نشعر بأننا لا يجوز أن نلام على اشتراكنا في كوسوفو. فيوغوسلافيا السابقة في فنائنا الخلفي، وأمننا معرض للخطر في ذلك الجزء من العالم. بيد أنه بسبب العولمة تتزايد أعداد الهولنديين الذين يبدأون في النظر إلى أفريقيا كمنطقتهم كذلك. ومن المؤكد أنه انتهت الأيام التي كانت فيها الكوارث الإنسانية في أفريقيا أحداثا بعيدة لا تؤثر فينا مباشرة.

ولكن من يدعون بأن المجتمع الدولي على استعداد للتدخل في كوسوفو وتيمور الشرقية رغم أنه يتجاهل القارة الأفريقية، يتجاهلون حقيقتين. الأولى أن الأمم المتحدة وزعت في أفريقيا من عمليات حفظ السلام أكثر مما وزعته في أي منطقة منفردة أخرى. فمن بين العمليات الـ ٣٢ التي شرع فيها ما بين عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٨، وزعت ١٣ عملية في أفريقيا. ومن المحتمل أن هذا معروف لمعظم الموجودين في هذه القاعة، ولكن البعض قد يجادل بأن هذه العمليات الـ ١٣ لحفظ السلام لا تناظر مقياس أو سرعة أو كلفة عمليتي كوسوفو وتيمور الشرقية. فالعمليات التي تتصف بتلك الضخامة من الواضح أنها غير ممكنة إلا في أوروبا أو في آسيا.

ونحن نقدر هذا الجدل ولكننا يجب أن نوضح - وهذه هي النقطة الثانية التي يوجد ميل إلى تجاهلها - أن كوسوفو وتيمور الشرقية بعيدتان عن نموذج العمل الجماعي في أوروبا وآسيا على السواء. وقد شنت الغارات الجوية على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بدون ولاية محددة من مجلس الأمن، وحتى بلدان منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) التي شاركت فيها تعرب عن الأمل في تفادي مثل هذه العمليات مستقبلا. ومن الصعب تصور أن تعطي البرلمانات في بلدان الناتو الـ ١٦ الضوء الأخضر لهذه الضربات الجوية لو لم يشهدوا ثماني سنوات من "التطهير العرقي" على يد ميلوسيفتش، أولا في كرايينا وسلافونيا الشرقية، ثم في البوسنة، وأخيرا في كوسوفو. لقد كانت حالة فريدة من الإرادة السياسية الناتجة عن تراكم الاشمئزاز.

ولم تكن قضية تيمور الشرقية عادية أيضا. فبعد سنوات كثيرة من الركود، شعر المجتمع الدولي بالارتياح الشديد من أن إندونيسيا والبرتغال والأمم المتحدة تفاوضت أخيرا على التسوية. وكان السقوط المفاجئ أكبر ما يكون عندما اتضح أن عناصر من القوات المسلحة الإندونيسية لم تتردد في انتهاك الاتفاق عندما ظهر أن

سكان تيمور الشرقية يميلون إلى اختيار الاستقلال. وزيادة على ذلك فإن اتفاق ٥ أيار/ مايو كان ناقصا بصورة ملفتة للنظر في أنه ترك لإندونيسيا مسؤولية القانون والنظام. وعلى أية حال، كان العامل المحدد استعداد بلد مجاور لقيادة التدخل الإنساني.

تلك الأمور شكلت الظروف الاستثنائية التي سهلت الأعمال المعنية. وفي حالات أخرى كان يمكن أن تكون هناك ظروف تجعل مثل هذه الأعمال أصعب. وفي أفريقيا قد تتمثل هذه الظروف في نقص السلطة المركزية أو الصراع بين الأعراق. والمنافسة العرقية مشكلة معقدة بصورة استثنائية. ولأوروبا نصيبها من الخبرة بها، أيضا ولكن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا نجحت على مدار السنين بعض الشيء في التغلب عليها.

واتخذت منظمة الوحدة الأفريقية قرارا تاريخيا عندما قررت في عام ١٩٦٣ قبول الحدود التي ورثتها الدول الأفريقية من السلطات الاستعمارية. وترك هذا أفريقيا بحدود آمنة ولكن أيضا بدول غير متجانسة من الناحية العرقية. وليس لأي وفد أوروبي أن يبلغ منظمة الوحدة الأفريقية بما يمكنها عمله، ولكن التذييل المنطقي لقرار ١٩٦٣ ربما يكون المساعدة على صياغة نماذج أفريقية متعددة الأعراق. ولن تعد مثل هذه المساعدة تدخلا في الشؤون الداخلية لأعضائها، وإنما تكملة ضرورية لمذهب حرمة الحدود. وقد يبدو هذا اقتراحا مشروعا على ضوء أن معظم الصراعات في أفريقيا تثور ضمن دول ذات سيادة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): كان قيام هولندا خلال رئاستها بتكريس يوم للمناقشة حول أفريقيا محل ترحيب، وقدرت المملكة المتحدة بصفة خاصة أن رئيس وزراء هولندا اقتطع وقتا من جدوله الزمني المزدحم للحضور وترؤس هذه المناقشة. لقد كان ذلك علامة ملموسة لالتزام حكومة هولندا بمعالجة المشاكل الأفريقية.

السيد حسمي (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): إن وفدي يسره رؤيتكم سيدي تشغلون هذا المقعد رئيسا لجلسة المجلس هذه. وأود أن أنتهز هذه الفرصة للثناء على وفد المملكة المتحدة لتنظيمه هذه الجلسة بصيغة مبتكرة جدا.

ربما أكون قد احتفظت في فؤادي بنصيحة وفد المملكة المتحدة لدرجة أنني لم أعد أية ملاحظات. فمن المفروض أن أكون مباشرا ولكنني أجازف بألا أكون فصيحا في بعض المسائل. وقد قمت بتدوين بعض النقاط لدى استماعي إليكم، سيدي الرئيس، وإلى الأمين العام، وزملائي الذين تحدثوا قبلي. وعندئذ أدركت أن هذه جلسة علنية مفتوحة، على أية حال، وأن ما يقوله المرء يعد رسميا بصورة ما، بيد أنني سأحاول على أساس ملاحظاتي، أن أشترك في المناقشة.

أتفق تماما مع ما استمعت إليه حتى الآن في هذه الجلسة. وكثير من النقاط ذكرت من قبل ولكن هناك زوايا جديدة نقدرها جدا. وما نحتاج إليه هو المزيد من المتابعة من جانبنا، ومن جانب الأمانة العامة ومن جانب منظمة الوحدة الأفريقية.

وما سأقوم به هو طرح بعض الأسئلة بالرغم من أن بعضها سبق طرحه من زملائي الذين سبقوني.

سؤالي الأول هو ما إذا كان هناك تدفق أو تبادل كاف أو مناسب للمعلومات بين المنظمتين. لقد ناقشنا هذا من قبل ولكنني أثيره مرة أخرى لأن أعضاء المجلس لديهم بين وقت وآخر فكرة أننا، أي المجلس، لا نعرف تماما ما تريده أفريقيا منا. وهنا يبرز سوء الاتصال هذا.

هل يفعل المجلس الكثير جدا أم القليل جدا؟ وهل نحجم عن التدخل في الشؤون الأفريقية أم أن عملنا فيه الكثير من التطفل؟ هذه أسئلة تطرح نفسها والمشكلة التي تثور تتعلق بالانتقائية التي يشعر بها أحيانا بعض أعضاء المجلس، خاصة الأعضاء الأفارقة وبعض الأعضاء الآسيويين وغيرهم. وقد نشعر أنه نتيجة لسوء تبادل المعلومات ربما يكون قد تولد هذا الشعور بعدم الاهتمام الحقيقي بالشؤون الأفريقية وبأن المجلس انتقائي، فهو يتدخل في بعض المناطق ولا يتدخل في مناطق أخرى. هل يرجع السبب في ذلك إلى أن أفريقيا كبيرة جدا أو لأن مشاكلها كثيرة جدا - والتمويل بطبيعة الحال مشكلة - أم لأن المسائل ظلت قائمة أمدا طويلا ولم تحل؟

لقد أثيرت بعض المسائل وأعتقد أنها تسهم في تكوين صورة خاطئة بين المجلس ومنظمة الوحدة الأفريقية. وسأكون ممتنا إذا ما لاقت بعض الأسئلة التي

نود أنا وأصدقائي أن نطرحها إجابات من زملائي الأفارقة بصفة خاصة، لأن ما يقولونه هنا يكتسي أهمية كبيرة.

وبالنسبة لوفدي ليس هناك سوء فهم حيال هذا. ونعتقد أن أفريقيا وجهت رسالة واضحة على الرغم من أن بعض الأعضاء الآخرين يشعرون بأن الرسالة ليست واضحة تماما فيما يتعلق بما إذا كانت الأمم المتحدة مدعوة أم غير مدعوة بالقدر الكامل. ونعتقد أن الرسالة واضحة تماما وأن ما تفتقر إليه من جانب المنظمة هو المتابعة والمشاركة العميقة.

بعد ذلك، هناك بطبيعة الحال مسألة الصومال والشعور بأن المجلس، بعد أن احترقت أصابعه قبل سنوات، يتحفظ ويتردد في الإسراع بالمساعدة في حل المشكلة. ومن وجهة نظر آسيا نعتقد أن الوقت قد حان لكي يتدخل المجلس مرة أخرى في الصومال وفي أماكن أخرى في أفريقيا، وأن المرء لا بد أن يتعلم من دروس الماضي. لقد وقعت أخطاء، وعلينا أن نتعلم من تلك الأخطاء. وأعتقد أن الأمانة العامة للأمم المتحدة لديها بيانات موثقة وافرة عن الدروس المستفادة من أخطاء الماضي.

وبالنسبة لماليزيا، لا أظن أن أفريقيا تعتقد أن تدخل مجلس الأمن سيكون تطفلا أو انتهاكا للحرمات فيما يعتبر بالضرورة من الأساسيات الأفريقية. ومع ذلك فإنني أثير هذا السؤال لأننا في بعض الأحيان عندما نتكلم على نحو غير رسمي يثير بعض زملائي هذه المسائل. وأود بصفة خاصة أن أتعرض للنقطة الخاصة بالانتقائية أو الكيل بمكيالين. ثمة إحساس واضح لدى البلدان الأفريقية - وأنا على يقين بأنهم سيؤكدون ذلك - ومن المؤكد أنه يوجد إحساس في آسيا بمثل هذا الانطباع، أو ربما يكون هناك انطباع خاطئ. لذلك أعتقد أن من المهم للمجلس أن يثنيهم عن فكرة وجود انتقائية وكيل بمكيالين.

أعتقد أنكم، سيدي، وآخرين، قد أشرتم إلى مسألة التفاعل الأكبر بين المنظمتين. هناك بطبيعة الحال اتصالات رفيعة المستوى بين الأمينين العامين. فهما يجتمعان بشكل منتظم، ويتكلمان باستمرار. ولقد اقترحنا عدة مرات أن يحضر الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية لمخاطبة مجلسنا. وإنني متأكد من أن السيد عنان خاطب منظمة الوحدة الأفريقية ولكنني أعتقد أنه قد يكون من المفيد لنا أن يأتي السيد سالم ويشارك في هذه الاجتماعات التي يعقدها المجلس ليوضح بعض النقاط التي أثرتها أنا مع آخرين في سياق مناقشاتنا هنا وكذلك في المناقشات غير الرسمية الأخرى التي أجريناها.

أعتقد أن من المهم أن يكون هناك فهم لتكامل مهام المنظمتين وأود على سبيل المثال أن أطرح السؤال التالي: عندما نترك لمنظمة الوحدة الأفريقية جوانب معينة لصون السلم أو صنع السلم أو منع الصراعات، فهل سيعتبر هذا تقسيما للعمل أم تقصيرا في واجباتنا وتنازلا عن مسؤوليتنا؟ أعتقد أن هذه الأسئلة يمكن مناقشتها هنا وفي الاجتماعات المقبلة.

لديّ سؤالان آخران ولكن الوقت المخصص لي أوشك على الانتهاء، وكل ما أود أن أفعله الآن هو أن أرحب بقيام الأمين العام بتعيين زميلنا السابق والممثل الدائم السابق لنيجيريا السيد ابراهيم غمباري مستشارا له للمهام الخاصة في أفريقيا. فهو نظرا لخبرته الطويلة هنا، بما في ذلك عمله في المجلس، فإنه سيسهم إسهاما هائلا في هذا التفاعل والتعاون المتزايدين بين المنظومة ومنظمة الوحدة الأفريقية. وأعتقد أن اختيار الأمين العام له لجدير بالثناء، ونحن نرحب به.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أهنئ الممثل الدائم لماليزيا على فكرته الخاصة بـ "سفير بلا مذكرات"، التي تعتبر ابتكارا رائعا لمجلس الأمن. وأثق في أن الأمين العام سيحيط علما بهذا، خاصة وأنه على وشك أن يغادر لأداء أعمال هامة أخرى.

السيد الدوسري (البحرين) (تكلم بالعربية): السيد الرئيس، يسعدنا أن نراكم شخصيا تترأسون اجتماعنا هذا على الرغم من برنامج عملكم المزدحم. كما أود أن أهنئ وفد بلادكم على اختياره الموفق لهذا الموضوع وطرحه للنقاش.

إن ما تعانيه حاليا القارة الأفريقية من مشاكل وهموم وقضايا يستأهل ويستحق بحثا معمقا. ونأمل أن يكون هذا الاجتماع مناسبة طيبة لتبادل الأفكار حول القضايا الأفريقية لتفعيل دور الأمم المتحدة في القارة الأفريقية التي يشعر أبناؤها بأنهم كثيرا ما يتعرضون للتجاهل من الأمم المتحدة. ونحن نتعاطف كثيرا مع مشاعر إخواننا في القارة الأفريقية. ونأمل أيضا أن يكون

لنقاش اليوم مردود إيجابي وانعكاس على الواقع العملي. كما أود أن أتقدم بالشكر للأمين العام السيد كوفي عنان على بيانه الاستهلالي الهام.

كما يعلم الجميع فإن القضايا الأفريقية تشكل أكثر من ٥٠ في المائة من القضايا المعروضة على جدول أعمال المجلس. وهذا يستدعي في نظرنا إيلاء مزيد من الاهتمام بالدول الأفريقية. وهنا يتعين التفكير جيدا في سبل تحسين عمل مجلس الأمن بشكل خاص، والأمم المتحدة بشكل عام، في أفريقيا. وفي هذا الصدد نود أن نشاطر أعضاء المجلس وباقي أعضاء الأمم المتحدة الملاحظات والأفكار التالية:

أولا، لا بد من زيادة التنسيق والتعاون بين الأمم المتحدة من جهة ومنظمة الوحدة الأفريقية من جهة أخرى. وهذا في نظرنا يتطلب مزيدا من الشفافية في عمل مجلس الأمن. فقد يكون من المناسب عند نظر المجلس في القضايا الأفريقية دعوة أطراف النزاع للمشاركة في مداولاته والاستماع إلى آرائهم والعمل على التوفيق فيما بينهم. كما أن مشاركة الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية في بعض مداولات المجلس بشأن أفريقيا تكون أحيانا هامة للغاية. ونعتقد أنه بدون هذه الشفافية في عمل المجلس سيكون من الصعب على المجلس لعب دور فعال في تسوية النزاعات الأفريقية.

ثانيا، نظرا لأن لكثير من المشاكل والقضايا الأفريقية جذورا اقتصادية فقد يكون من الضروري تكثيف التنسيق والتشاور بين كل من مجلس الأمن من جهة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة من جهة أخرى، من أجل إيجاد حلول جذرية لتلك القضايا. ولا بد من التذكير في هذا الصدد على ما تحويه القارة الأفريقية من موارد هائلة وثروات طائلة. غير أن هذه الموارد لا تجد استغلالا مناسبا لأسباب كثيرة يمكن للأمم المتحدة أن تساعد في التغلب عليها.

ثالثا، إسراع مجلس الأمن في البت في إنشاء بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام متى دعت الحاجة، وسرعة نشر قوات تلك البعثات. وهنا نود أن نحث أعضاء المجلس على سرعة البت في إرسال مراقبين عسكريين إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما نرى في هذا الصدد إمكانية النظر في إنشاء صندوق استئماني بميزانية محدودة دائمة تغطي تكاليف النشر الأولي لأي بعثة في أفريقيا، وخاصة الحالات الطارئة، إلى أن يتم النظر في ميزانيتها من خلال الجهات المختصة في الأمم المتحدة، وذلك للإسراع في نشر تلك القوة، والمحافظة على الأمن والاستقرار في البلد المعني. كما أن الصندوق الاستئماني ينبغي ألا يكون بديلا عن ميزانيات عمليات حفظ السلام.

رابعا، ضرورة التواجد المستمر للأمم المتحدة في الدول الأفريقية المعنية بعد النزاع في شكل مكاتب سامية أو أي شكل آخر يراه مجلس الأمن مناسبا، وذلك للمحافظة على ما أنجزته بعثة حفظ السلام هناك.

وفي الختام، يؤيد وفد بلادي الخطوات العملية التي اقترحها الأمين العام. ولا شك في أنه لو طبقت هذه الخطوات بشكل جيد، فإنها ستسهم إسهاما كبيرا في حل المشاكل التي تعاني منها القارة الأفريقية، وسوف تمنع نشوء نزاعات مسلحة جديدة. إننا نأمل أن يضع المجلس خطوات عملية أخرى مكملة للخطوات التي اقترحها الأمين العام، وأن يصيغها المجلس في إطار قانوني حتى يكون هناك التزام بتنفيذها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل البحرين على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد دانغي رواكا (غابون) (تكلم بالفرنسية): السيد الرئيس، تشهد المناقشة الجارية صباح اليوم على الاهتمام الذي ما فتئ بلدكم يوليه للمشاكل التي تؤثر على أفريقيا، كما تشهد على اهتمام مجلس الأمن بتحسين نوعية تدخلاته في حالات الأزمات في أفريقيا. ويحدد الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة المعني بالاتفاقات والترتيبات الإقليمية الإطار القانوني للتعاون المتعلق بالأمم المتحدة ووكالاتها. وتدخل مجالات التعاون التي يجري النظر فيها هنا في نطاق اختصاص مجلس الأمن نظرا لأنها تتصل بصون السلم والأمن الدوليين.

ومنذ اعتماد الاتفاق المؤرخ ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٥ بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية الذي استكمله في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ الأمينان العامان للمنظمتين، أضيف إليه عدد من اتفاقات أخرى ترمي إلى تعزيز ذلك التعاون.

إن تشخيص العلل التي تحدق بأفريقيا معروف تماما لنا جميعا. وما يتعين أن نسعى إليه هو البحث عن

حلول لها. ونود أن نشيد بالأمانة العامة للأمم المتحدة، التي لا تدخر وسعا في جهودها الرامية إلى ترجمة اتفاقات تعاونها مع منظمة الوحدة الأفريقية إلى إجراءات عملية. ويشهد على ذلك عقد اجتماعات شتى بين الأمم المتحدة والمنظمات الأفريقية الإقليمية، وتبادل الموظفين والبرامج التدريبية بغية تسهيل مشاركة البلدان الأفريقية في عمليات حفظ السلام.

وهناك تدابير محددة نص عليها قرار مجلس الأمن ١١٩٧ (١٩٩٨) المؤرخ ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ وبيان مجلس الأمن الرئاسي الصادر بوصفه الوثيقة S/PRST/1998/28، من شأنها لو نفذت بحكمة، أن يكون لها تأثير حقيقي على منع نشوب الصراعات في أفريقيا وتسويتها إذا اندلعت، كما أنها ستحسن مستوى التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الأفريقية بدرجة كبيرة.

وتؤكد هاتان الوثيقتان في جملة أمور على الحاجة إلى تعيين مبعوثين مشتركين لمنظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة، وعلى ضرورة تعزيز واستخدام صناديق الأمم المتحدة الاستئمانية لتحسين القدرة على التأهب لارتقاء الصراعات ولحفظ السلام في أفريقيا، وضرورة تطوير نظم الإنذار المبكر وآليات اتقاء الصراعات وادارتها وحسمها التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية، وضرورة دعم المنظمات الإقليمية بمساعدتها في الحصول على السوقيات والتمويل اللازمين لعمليات حفظ السلام.

وتظل هذه القضية ذات أهمية حاسمة لأفريقيا. وفي ضوء تردد مجلس الأمن في أن يلتزم بسرعة بالمساعدة على إطفاء الحريق في النقاط الساخنة، تجد البلدان الأفريقية نفسها مدفوعة بشكل متزايد إلى القيام بالعديد من مهام حفظ السلام المكلفة للغاية. وهي تحتاج إلى المزيد من الدعم السوقي إذا أريد لها أن تنفذ مهامها تنفيذا فعّالا.

ويواجه فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا صعوبات هائلة في سيراليون لا بسبب النقص في القوات التي تتولى بلدان تلك الجماعة تقديمها، بل بسبب النقص في السوقيات والتمويل.

ويجب على مجلس الأمن أن يضع حدا لممارسة التسويف في تنفيذ مهام حفظ السلام في أفريقيا.

وينبغي أن تسود حتميات السلام والاستقرار كل الاعتبارات الأخرى. لذلك سيكون من المفيد تجنب إيجاد فترة فراغ بين التوقيع على اتفاق للسلام وتنفيذ مهمة حفظ السلام حتى لا تتاح للأطراف المتنازعة فرصة لاستئناف الأعمال العدائية. ولدينا في ذهننا حالة جمهورية الكونغو الديمقراطية. وكما ذكر السفير هولبروك في وقت سابق فإننا سنعقد غدا جلسة بشأن قضية جمهورية الكونغو الديمقراطية.

لقد تكلمنا عن الدعم اللازم لتطوير آليات الإنذار المبكر التي أنشأتها المنظمات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية. وهذه النظم هي وسائل فعّالة لاتقاء الصراعات شريطة أن توفر لها الموارد المالية اللازمة، وأن يكفل لها تعاون الجميع ورد الفعل السريع، خصوصا فيما يتعلق بتبادل المعلومات الخاصة بأخطار الصراعات المحتملة.

واتقاء الصراعات يعني أيضا ضمان احترام عمليات الحظر على توريد الأسلحة، وبصفة أساسية فيما يتعلق بالأسلحة الخفيفة. ويوجد بالفعل عدد من الدراسات والقرارات، بما في ذلك قرار مجلس الأمن ١٩٩٦ (١٩٩٨). وسيكون من المفيد تنفيذ هذه الدراسات والقرارات، وأن نتصرف بقوة في حالة انتهاكها.

وينبغي أن ينظر في عمليات إرسال بعثات مجلس الأمن إلى أفريقيا على أساس كل حالة على حدة. فالاستخدام العام لتلك الممارسة يمكن أن يقوض الاستجابة السريعة المتوقعة من مجلس الأمن للمساعدة في إنهاء تلك الصراعات، ولا يمكن تطبيق نموذج تيمور الشرقية تطبيقا عشوائيا في الحالات الأفريقية.

وختاما، من المهم اليوم أن ننفذ التدابير القائمة أصلا من خلال توفير الموارد اللازمة والدعم السوقي.

ونحن نرحب أيضا، بتعيين السفير إبراهيم غامباري مؤخرا لمساعدة الأمين العام، وكما أوضح بحق سفير ماليزيا، مما يشكل مبادرة حسنة أنه ستعطى دفعة جديدة إلى الأمام لنظرنا في المسائل الأفريقية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): من المؤكد أنه سيكون لملاحظات سفير غابون عن التسويف في عمليات حفظ السلام، صدى في جميع أرجاء أفريقيا حيث أنه يتكلم نيابة عن حكومات أفريقيا.

السيد جانغي (غامبيا) (تكلم بالانكليزية): إن وفد غامبيا لممتن أشد الامتنان لوفد المملكة المتحدة لتخصيصه حيزا مكرسا لأفريقيا في برنامج عمل المجلس لهذا الشهر. ومما يشرفنا أيضا، سيدي الرئيس، أن نرى أحد أبناء أفريقيا يترأس اجتماع اليوم. وما من شخص أكثر ملاءمة منك لشغل هذا المنصب.

ونظرا لأنني قد قرأت بعض البيانات التي أدليت بها مؤخرا عن أفريقيا، يشرفنا أن تكون معنا. وأود أن أشكر السير جيريمي لتمكينني من الإدلاء بهذه البيانات. وبمجرد أن يبدأ المرء في قراءتها، لا يمكنه أن يتوقف؛ فبعد وقت وجيز أصبحت لي رغبة شديدة في الاطلاع على المزيد منها.

ووفدي ممتن أيضا للأمين العام لافتتاحه المناقشة ولملاحظاته التي تقتدح زناد الفكر. إذ أن تقريره التاريخي بشأن "أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها" (S/1998/318) قد أدى إلى اعتماد قرارات بالغة الأهمية تتناول القضايا التي تجري مناقشتها اليوم؛ ونحن سنتطرق إليها في وقت لاحق.

ولا يمكن لوفدي أن يكون متفقا معكم أكثر من ذلك، سيدي الوزير، إذ أعلنت في مناسبتين أن أفريقيا ما زالت تعاني من إهمال السياسات الدولية لها. وقد واصلت الكلام فقلت إن الجانبين تلاعبا بأفريقيا من خلال الحروب بالوكالة والدول العميلة في الحرب الباردة والتي أدار بالفعل الغرب والشرق كلاهما ظهرهما إليها عند انتهائها.

بيد أن مما يشجعنا أن نلاحظ أن المملكة المتحدة وكذلك الولايات المتحدة، ستدعمان تحقيق نهضة في أفريقيا بعد زيارة السفير هولبروك لأفريقيا. ومما يشجعنا حتى أكثر من ذلك، التزام حكومتكم المجدد لأفريقيا. وهنا أيضا ذكرت أن: بريطانيا ستواصل الاضطلاع بدور نشط بوصفها صديقة لأفريقيا في مجلس الأمن. وعندما يمكن للإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة أن توقف الحرب أو تبني السلام، سنؤيدها بشكل كامل.

ولنتطرق الآن للموضوع قيد النظر مع البدء بمسألة سبل تحسين التنسيق والتعاون فيما بين مجلس الأمن، ومنظمة الوحدة الأفريقية، والمنظمات دون الإقليمية الأساسية، بما في ذلك تنسيق الأنشطة المشتركة في مجال قضايا محددة. فكما أوضحنا من قبل، فإن تقرير الأمين العام بشأن أسباب النزاع في أفريقيا قد أدى إلى اعتماد ثلاثة قرارات بالغة الأهمية وإلى الإدلاء ببعض البيانات الرئاسية - وأولها هو قرار مجلس الأمن ١١٩٧ (١٩٩٨) بشأن تعزيز التنسيق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات دون الإقليمية في مجال منع نشوب صراعات وحفظ السلم المؤرخ ١٨ أيلول/ سبتمبر. والقرار الثاني هو القرار ١١٩٦ (١٩٩٨) بشأن حظر الأسلحة المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر، والثالث هو القرار ١٢٠٩ (١٩٩٨) بشأن النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة في أفريقيا وتراكم تلك الأسلحة.

ومن هذه الأمثلة القليلة، يمكننا أن نرى أن الإطار القانوني اللازم لتحسين التنسيق والتعاون بين مجلس الأمن ومنظمة الوحدة الأفريقية موجود أصلا. والإتفاق بشأن التعاون بين منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة يتيح إمكانات كبيرة، ولكن يمكننا لأغراض زيادة التركيز أن نذكر آلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع الصراعات وإدارتها وتسويتها. وهناك أيضا وسائل أخرى: من قبيل الإسهامات في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لتحسين التأهب للصراعات وحفظ السلام في أفريقيا - رغم أن كما ذكر الزملاء لا يكفي الاعتماد على الصناديق الاستئمانية وحدها - وفي واقع الأمر صندوق السلام لمنظمة الوحدة الأفريقية وإنشاء مجلس الحكماء داخل إطار آلية منع الصراعات وإدارتها وتسويتها.

وبعد إنشاء مكتب اتصال الأمم المتحدة للعمل الوقائي في منظمة الوحدة الأفريقية، دعا قرار مجلس الأمن ١١٩٧ (١٩٩٨) الأمين العام إلى النظر في سبل ووسائل زيادة فعالية المكتب، وكذلك في إمكانية تعيين ضباط اتصال في عمليات حفظ السلام التي تضطلع بها منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات دون الإقليمية في أفريقيا بتفويض من المجلس. ومن بين الاحتمالات الأخرى، تشجيع تعيين ممثلين خاصين مشتركين. وقرار مجلس الأمن ١١٩٧ (١٩٩٨) دعا أيضا الأمين العام إلى الاضطلاع بعدة أمور، من بينها اعتماد تدابير لتحسين تدفق المعلومات بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية وبين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات دون الإقليمية. ومن الممكن أن تتضمن التدابير الأخرى، تبادل الموظفين وتنظيم اجتماعات مشتركة للخبراء بشأن مجالات محددة ومعينة لأغراض الإنذار المبكر ومنع نشوب الصراعات.

أما بالنسبة للمسألة الأخرى المتصلة بكيفية جعل الاحتياجات إلى عمليات حفظ السلام في أفريقيا أكثر فعالية وفي الوقت اللازم، فنشير إلى البيانين الرئاسيين واستخدام صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لتحسين التأهب لمنع الصراعات وحفظ السلام في أفريقيا وتشجيع المساهمات في صندوق السلام لمنظمة الوحدة الأفريقية. وقد طلب أيضا إلى الأمين العام أن يقدم المساعدة إلى منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات دون الإقليمية في مجال إنشاء أفرقة للتقييم السوقي من خلال تشجيع التدريب المشترك وتمرينات المحاكاة وعقد حلقات دراسية مع حافظي السلام الأفريقيين ومساعدة أفريقيا بالتالي على تطوير القدرة على حفظ السلام.

ثالثا، أما عن الأدوات الإضافية التي يمكن أن يوفرها المجلس للمساعدة في حسم الصراعات في أفريقيا ومنع نشوبها أينما كان ذلك ممكنا، فقد أشرت إلى مراقبة تدفق الأسلحة في أفريقيا. ونعلم جميعا أن في هذا المجال، لا تغادر أية رحلات جوية أي مطار في بلدانكم دون أن يعلم بها مسؤولو الاستخبارات. فإذا أمكننا مشاطرة هذا النوع من المعلومات - وهو ما يعني أن تبلغوا نظراءكم في أفريقيا بكل مرة تغادر فيها طائرة بضائع مطاركم أو تغادر فيها سفينة موانئكم - وقد لا نتمكن من القضاء عليها على الفور ولكن من المؤكد أننا سنتمكن على الأمد الطويل من تسديد ضربة قاتلة لهذه التجارة. ويمكننا أيضا أن نشجع وضع تشريعات أو تدابير قانونية أخرى تجعل انتهاك حظر الأسلحة جريمة جنائية.

وفي الختام، سيدي الرئيس، أود أن أقتبس من جديد من أحد بياناتك، وفي هذه المرة، من البيان الذي خاطبت فيه مؤتمر "تحديات الحكم السليم في أفريقيا" في ١٣ أيلول/سبتمبر عام ١٩٩٩ الذي قلت فيه:

"ولكن إلى جانب الاتجاهات الإنسانية المشتركة، لنجاح أفريقيا هناك أهمية جوهرية بالنسبة للمصالح الغربية. فيمكن لنجاحها أن ينشئ عالما أكثر أمانا وأكثر استدامة بيئيا. فهو سيخفض ميزانيات المعونة وميزانية الأمم المتحدة. وسيفتح أسواقا جديدة ويزيل ملاذات الإرهاب التي ستهدد الغرب بشكل متزايد".

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكركم بالغ الشكر يا سيادة السفير. فبعد أن أثنيت عظيم الثناء على كلماتي واقتبست منها، لا يتسنى لي إلا أن أقدم لك بالغ الشكر وأن أهنئكم على حكمكم الممتاز. هل لي أن أعتذر أيضا عن الخطأ في لفظ اسمك؟

أود أن أشيد أيضا بصراحتك وأن أقول إنني بالغ الاتفاق معك بشأن النقاط التي آثارتها عن تشاطر الوكالات المختلفة، الاستخبارات والتأكد من توفرها لأغراض استهداف وتعقب الذين ينتهكون جزاءات مجلس الأمن بشكل غير قانوني. ويتصل ذلك بشكل وثيق بأنغولا.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إن مشاكل أفريقيا محط الاهتمام الدائم في مجلس الأمن، ويعبر ذلك عن قلق المجتمع الدولي بشأن الحالة في القارة الأفريقية.

ولا يمكننا أن نعتمد على تطور العالم بشكل متناغم على المدى الطويل إذا ما استمرت الدول الأفريقية - التي تشكل قرابة ثلث أعضاء المجتمع الدولي - في أن تجد أنفسها فيما يسمى "بالمنطقة المعرضة للزلازل" السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

واجتماع مجلس الأمن اليوم يؤكد من جديد حقيقة أننا نفهم جميعا الحاجة الملحة لاستراتيجية منسقة لأغراض الحفاظ على السلم والاستقرار في القارة الأفريقية ولأغراض تسوية الصراعات المسلحة ومنع نشوبها عند نشوئها.

وما من شك أن الدور الرئيسي في هذه المسألة يقع على عاتق الأفريقيين أنفسهم. ونلاحظ بارتياح تنشيط جهود حفظ السلام التي تبذلها منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات دون الإقليمية مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية. وفي عدة حالات، مكنتنا من اتخاذ خطوات إيجابية هامة في تسوية الصراعات. وينبغي تعزيز هذه الجهود بشكل كامل من خلال سلطة الأمم المتحدة وقدراتها. وفي هذا الصدد، ينبغي أن نتكلم، ليس عن الاستعاضة عن الجهود الأفريقية، وإنما عن تكامل التعاون، والتنسيق وتقديم

المساعدة من جانب الأمم المتحدة في إقامة آلية أفريقية لحفظ السلام.

وأحد المكونات الرئيسية لاستراتيجية دعم السلم في أفريقيا يجب أن يكون تعزيز الأمم المتحدة إقامة نظام فعال لعموم أفريقيا موجه إلى منع وتسوية الصراعات على حد سواء وأيضا إلى حل شامل لمهمة إعادة التأهيل في فترة ما بعد انتهاء الصراعات. ولهذا، نحن بحاجة إلى عمل منسق من جانب مختلف هيئات ووكالات منظومة الأمم المتحدة. وإحدى الفرص الحقيقية للقيام بهذا العمل تطبيق المادة ٦٥ من الميثاق بشأن التعاون بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ونحن نؤيد خطوات الأمين العام لتوسيع نطاق العلاقات بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية في منع وتسوية الصراعات. وهذه الخطوات تساعد على تنشيط تنفيذ مبادرات سلم محددة في المنطقة الأفريقية، بما فيها تلك التي طرحت مؤخرا وتتصل بالصراعات في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبين إثيوبيا وإريتريا.

هناك إمكانية هائلة متاحة للأمم المتحدة في مجال تعبئة دعم المانحين الدوليين لحفظ السلام الأفريقي. ومثال على ذلك إنشاء صندوق استئماني لتعزيز الاستعداد لأنشطة منع الصراعات في أفريقيا.

ومن بين المجالات الهامة في التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية في تطوير إمكانية صنع السلام، في رأينا، برنامج لتبادل الأفراد والمعلومات ولتدريب العاملين.

ونحن نرى أنه ينبغي لنا أن نفكر معا بشأن الكيفية التي يمكننا بها تعزيز دور المنظمات الإقليمية الأفريقية، وفي مقدمتها منظمة الوحدة الأفريقية، في صنع السلام. ونلاحظ الأهمية الكبرى لوجوب قيام أنشطة تلك المنظمات في صنع السلام على الامتثال التام لميثاق الأمم المتحدة. فما من تدابير إنفاذ، ولا جزاءات أو حتى قوة عسكرية - وهذا أكثر أهمية - ينبغي أن نقوم بها بنيات إقليمية دون إذن مجلس الأمن. ومجلس الأمن، بدوره، يمكنه أن يعتمد اعتمادا أكبر على وجهات النظر المشتركة للأفريقيين أنفسهم في تلمس الطرق لحل مختلف المشاكل على القارة.

إن عقد اجتماعات مفتوحة لمجلس الأمن عن أفريقيا، مثل اجتماع اليوم، سيساعد على إعادة تأكيد ذلك النهج بشكل محدد. ونحن منفتحون أمام أشكال تعاون المجلس الأخرى مع الدول والمنظمات المعنية من أجل تعزيز إيجاد رد فعل كاف من جانب المجلس لصراعات معينة. والنظام الداخلي القائم يوفر لنا فرصا كافية لهذا.

إن روسيا تتناول مشاكل التعاون في أفريقيا ومع أفريقيا من موقف يتسم بانفتاح عقلي، ومساواة وشراكة متبادلة النفع دون إلقاء مواعظ ودون قوالب أيديولوجية ودون انغلاق عقلي قومي. ومن هذا المنطلق نحن مستعدون للمشاركة في التعزيز الدولي لإنشاء إمكانية أفريقيا لحفظ السلام، مع فهمنا - بطبيعة الحال - أن المساعدة الخارجية في هذا المجال ينبغي أن تكون بالإضافة إلى الخطوات التي تتخذها الدول الأفريقية نفسها، وألا تكون بديلا عنها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): شكرا جزيلا لك على ضربك مثلا بإيجازك البليغ.

السيد فونسيكا (البرازيل) (تكلم بالاسبانية): إنني أجد نفسي في نفس موقف زميلي ممثل ماليزيا. إنني أقع أيضا ضمن نفس فئة "السفير الارتجالي" التي أنشأتموها أنتم - سيدي الرئيس - لكنني أعتقد أنني سفير مستنكف ضميريا، وإنني أقول إن وفد بلدي، بعد أن استمع إلى بيانات عديدة، ليس لديه الكثير الذي يمكن أن يقوله بشأن الجوانب المحددة للمشكلة التي اقترحنا النظر فيها.

إنني أعتقد أن النقطة المتصلة بالأدوات التي يمكن أن تعزز عمليات حفظ السلام في أفريقيا تناولها زملائي تناولا حسنا وأعتقد، كما قال السفير فاولر، إن هذه الأدوات معروفة لنا.

إن القاعدة التي ينبغي أن نعمل عليها معروفة لنا أيضا، ولم تكن هناك مفاجآت بشأن ما سمعناه اليوم. وهناك بعض توافق الآراء فيما يتعلق بالاتجاه الذي ينبغي أن نتحرك فيه. وكون الأدوات معروفة لا يحل مشاكل السلم في أفريقيا، وعلى هذه النقطة أود أن أدلي بتعليقين.

الأول، جرت الإشارة إلى أن أحد الشيئين الناقصين في أفريقيا لجعل تلك الأدوات فعالة الإرادة السياسية. والإرادة السياسية كيان نظري تماما، يعمل أحيانا كحل

سحري تقريبا للمشاكل المعقدة جدا. ونحن نعرف مدى صعوبة خلق إرادة سياسية. وهناك تاريخ من الإحباط فيما يتعلق بعمليات السلام في أفريقيا، وذلك بالتحديد بسبب صعوبة بناء تلك الإرادة السياسية.

المشكلة الأخرى التي أردت أن أتناولها هي أن تلك الأدوات مع أنها قد تكون مألوفة لنا، فإن المشكلة الكبيرة هي كيف نوائمها مع أزمات بعينها لأن كل أزمة، كل صراع في أفريقيا له دينمياته الخاصة به، ومنطقه الخاص به، وعلينا أن نتمكن من مواءمة الأدوات لتتناسب مع الصراع. وهذه أيضا مسألة سياسية بالغة الحساسية والصعوبة.

وبعد أن أدليت بهذين التعليقين العامين، أود أن أتناول المزيد من الأمور المحددة ذات الصلة بالأسئلة التي وجهتها، سيدي الرئيس.

فيما يتعلق بالتعاون بين منظمة الوحدة الأفريقية ومجلس الأمن، أعتقد أن الأسئلة التي أثارها زميلي ممثل ماليزيا هامة جدا أيضا. إنها ليست جديدة، فقد ناقشناها بالفعل في كثير من الحالات. وإنني أتساءل لماذا لا يمكن الإجابة عنها وحلها بطريقة سريعة وفورية - وهو شيء أعتقد أنه جزء من خطأ المجلس، لأن إجراءاتنا رسمية جدا في كثير من الأحيان. والوقت هو المحفل الطبيعي للإجابة عن أسئلة مثل هذه، والمناقشة الأكثر انفتاحا والأكثر صراحة، هي المشاورات غير الرسمية، لكنني لا أعتقد أن الأمين العام لمنظمة مثل منظمة الوحدة الأفريقية دعي أبدا إلى تلك المشاورات. ولهذا، فإن الخطأ خطأنا - إلى حد ما - أن تكون هناك صعوبات في إيجاد إجراءات غير رسمية لحل هذا النوع من المسائل.

وفيما يتعلق بمسألة الأدوات، اسمحوا لي بأن أتناول واحدة من الأدوات التي لدينا، وهي الجزاءات، وسأطرح مثال الجزاءات المفروضة ضد يونيتا. من الواضح أننا اعترفنا جميعا بعمل السفير فاولر باعتباره عملا هاما للغاية. وأعتقد أن هذه حالة لافتة للنظر، لأننا كنا - حتى قبل إكماله عمله - نشعر بالفعل بأن آثار الجزاءات تغيرت، وبأنها أصبحت أكثر فعالية. وأعتقد أن هذا يتعلق إلى حد كبير بشخصيته، وبقيادته، وبقوة الطابع الذي أملاه على عمله، لكنه يتعلق أيضا - وهذا هام للغاية - بالمناخ السياسي المتغير فيما يتعلق بيونيتا، الاتجاه إلى خلع المشروعية عن يونيتا، ليس في أعين أفريقيا فحسب ولكن في أعين العناصر الفاعلة الهامة في العالم الغربي أيضا.

إنني سأحذو حذو سفير غامبيا وأذكركم - سيدي الرئيس. لقد قلتم أشياء هامة بخصوص السيد سافيمبي.

(تكلم بالانكليزية)

"لقد كان سافيمبي صنيعة الغرب. وسافيمبي تقطر دماء مئات الألوف من الأنغوليين من يديه".

(تكلم بالاسبانية)

هذه أشياء خطيرة جدا أننا لم نسمع عنها فيما يتعلق ببعض الذين شاركوا في مشكلة أنغولا منذ سنوات قليلة.

وهذا شيء جديد ساعد على إيجاد المناخ السياسي الذي أوصل إلى أن يكون لعمل السفير فاولر ما له من التأثير.

وأخيرا، أود أن أدلي بتعليق على أمر أرى أن السفير بتريا تعرض له، وله صلة بالطابع المعقد لجذور الصراعات الأفريقية.

ولقد أدهشني ما قاله السفير هولبروك عن مسألة الإيدز. وأظن أن هذه هي المرة الأولى التي أستمع فيها إلى القول إن الإيدز يمكن أن تكون له مضاعفات على الأمن. وكما نعلم جميعا، فالإيدز يعالج دائما على أنه مسألة وبائية. والمحفل الطبيعي لمناقشة مشكلة الإيدز ليس مجلس الأمن وإنما منظمة الصحة العالمية. ولكنني أرى أننا نستطيع أن نعترف بوجود فيه حقيقة عميقة فيما يقول. ولست عالما على وجه التحديد بالعلاقة بين مشكلة الإيدز والأمن، ولكنني أرى أننا يمكننا أن نسلم بأنه أمر جدير بالتدبر، على أقل تقدير.

فما معنى هذا؟ معناه ببساطة بالغة: أننا لكي نتصدى لمشاكل الصراع والأزمات في أفريقيا لا بد أن نتحرك إلى أبعد من مجلس الأمن. ولعل هذا هو الاستنتاج الطبيعي واللازم الذي نصل إليه من نوع الملاحظة التي أبداها السفير هولبروك، والمشكلة هي، كيف لنا ذلك؟ كيف يمكن تنسيق الأنشطة؛ بل والأكثر من الأنشطة أن نخرج بتشخيص منسق لا يقتصر على الجوانب سياسية

وأمنية محددة. بل يشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وغيرها مما له علاقة بالأحوال الصحية في أفريقيا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): هل لي أن أقول إلى أي مدى أقدر الأسلوب الذي اتبعته، سيادة السفير في التدخل في هذه المناقشة؟ فمن الواضح أن هذه الممارسة في الكلام بصورة ارتجالية لسفير تسترعي الانتباه. وأنا أقدر بوجه خاص طريقة عرضكم للنقاط الأخرى التي ذكرت في المناقشة، وأرى أنها تساعدنا في السير قدما في عملنا.

ولعلي أقول أيضا إن تعليقاتكم بشأن البحث في مزيد من الإجراءات غير الرسمية في العلاقة بين مجلس الأمن ومنظمة الوحدة الأفريقية، وأفريقيا بصفة عامة، تعليقات بالغة الأهمية. فعلينا أن نبحث في ذلك بمزيد من الدقة.

ولعلي أقول، وربما في الختام، ردا على ذلك، إنني أجد دائما في العاملين معي في الخدمة المدنية أشخاصا بالغي العصبية عندما أدخل الاجتماعات بلا مذكرات، لأنهم يظنون أنني سأتحدث عما أعتقده بالفعل.

السيد أنجابا (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): إننا نشيد بوفدكم، سيدي الرئيس، لتنظيم هذه الجلسة البالغة الأهمية.

واسمحوا لي أن أرحب أيضا بعودة زميلي وصديقي السفير هولبروك من أفريقيا. فنحن نتطلع إلى مناقشة نتائج رحلته بمزيد من التفصيل.

ومع تعرض مجلس الأمن لخطر فقد مصداقيته في أفريقيا تدريجيا ثمة ضرورة للتجديد في جملة أمور، من بينها معالجته للقضايا الأفريقية. ولقد عرضتم علينا، سيادة الرئيس، ثلاثة عناصر للمناقشة، سأتناولها بإيجاز وصراحة بقدر المستطاع. ولأبدأ بمسألة كيفية تلبية احتياجات حفظ السلام في أفريقيا بمزيد من الفعالية.

فينبغي أن يفصل أعضاء مجلس الأمن مصالحهم الوطنية عن احتياجات المتضررين من الصراع. وينبغي ألا تعالج عمليات حفظ السلام في أفريقيا بشكل مختلف عنها في أنحاء أخرى من العالم. وينبغي أن يتحدد حجم وولاية عمليات حفظ السلام حسب ضخامة الصراع وليس حسب الموقع الجغرافي. وطبيعي أنني أحيط علما بما قاله قبلي جاري الجالس إلى يساري.

فعندما يتوخى الاضطلاع بعملية لحفظ السلام ينبغي أن يتخذ المجلس الاستعدادات المسبقة لتحقيق هذه الغاية. وينبغي النظر إلى الأمين العام وإلى إدارة عمليات حفظ السلام على أنهما يكملان عمل المجلس. وينبغي أن تدعم جهود الأمين العام. فمجلس الأمن والأمين العام ليسا في حالة تنافس.

وفضلا عن هذا، فلا بد من عمل موقوف من المجلس والمجتمع الدولي إذا كنا جادين في منع الصراع. ولسنا بحاجة لتأكيد أهمية التدخل الموقوف بغية تجنب تصعيد الصراعات. وهذا يتطلب من أعضاء المجلس ممارسة الإرادة السياسية الضرورية - وأشدد على عبارة الإرادة السياسية الضرورية - ويتطلب من جميع الدول الأعضاء أن توفر لهذا التدخل ما يلزمه من موارد، بشرية أو مادية أو مالية. وطبيعي أن الصناديق الاستئمانية تفيد في هذا الصدد. ولكننا نرى أنها ليست بديلا عن التمويل المنتظم.

وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية على سبيل المثال لو أن إجراء حاسما اتخذ في بداية الصراع لما واجهتنا المعاناة البشرية الجماعية التي يشهدها ذلك البلد اليوم. وحتى بعد أن أصبحت الأسباب الحقيقية لذلك الصراع واضحة بجلاء، لا يزال هناك كثير من التردد والتوريط ونقص الإرادة السياسية من جانب بعض الجهات. وبوسعنا مواصلة الإعراب عن القلق إزاء الحالة الإنسانية، وأن نجد أعذارا للسلبية، ولكننا ندرك جميعا أن الحالة سوف تزداد ترديا. فيجب أن نلتمس السبل لمتابعة مصالحنا القومية. والحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية محك لمجلس الأمن. والكلمات وحدها لن تجدي؛ ولن تعين. وما ينبغي أن نفعله هو العمل، والعمل الآن.

ويتعين على الأمم المتحدة أن تدعم العمليات التي استهلتها منظمة الوحدة الأفريقية، ماليا وسوقيا. وفي غيبة المرونة سوف تزداد الحالة ترديا.

وحين تتحدث أفريقيا طالبة المساعدة ينبغي أن ينصت مجلس الأمن. فمن السبل الفعالة لبلوغ ذلك أن يتم عن طريق التنسيق والتعاون بين مجلس الأمن والمنظمات دون الإقليمية التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية. ونحن

نرى أن مستوى تبادل المعلومات بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية بشأن حالات الصراع ليس متكافئا دائما. ولذا سيكون من المفيد دائما أن يستفيد مجلس الأمن من التبادل المباشر للآراء مع ممثلي منظمة الوحدة الأفريقية.

وفي هذا الصدد نؤيد اقتراح الأمين العام بأن يعقد مجلس الأمن اجتماعا في أفريقيا في الوقت المناسب. وينبغي أن يتوسع المجلس في بحث هذا الاقتراح.

وعلاوة على هذا، نحن نعلم أن آلية أنشئت من خلال التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية تعقد في إطارها اجتماعات منتظمة بين الأمانة العامة للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، وتغطي قضايا السلام والأمن. فهل ترى منظمة الوحدة الأفريقية أن مجلس الأمن يمكن أن يستفيد من نتائج تلك المناقشات؟

وفضلا عن هذا، ينبغي تعزيز التعاون مع المنظمات دون الإقليمية. فهذه المنظمات بحاجة إلى دعم. ونحن نتفق أيضا في هذا السياق مع فكرتكم، سيادة الرئيس، بأن ينظر مجلس الأمن في إرسال بعثة إلى المنطقة للتصدي للمشاكل هناك.

وعن الخطوات الإضافية التي يمكن للمجلس اتخاذها للمساعدة في حل، بل ومنع الصراع، اسمحوا لي أن أقول إنه ينبغي للمجلس، في نطاق أحكام الميثاق، أن يستفيد من المساعي الحميدة للأمين العام؛ وعلى سبيل المثال، عند إرساله مبعوثيه الخاصين لزيارة مواقع الصراع في مناطق الاضطرابات المحتملة. وفي هذا الصدد، ينبغي الاستفادة من خدمات الشخصيات الأفريقية البارزة.

وفي نهاية المطاف، فإن ما تكلمت عنه سابقا، من حيث توفر الإرادة السياسية، من جانبنا جميعا، هو الذي سيساعد على إنهاء الصراع في أفريقيا. ويجب علينا أن نبعث برسالة واضحة إلى كل حركات التمرد في أفريقيا ولمسانديها بأننا أثرنا من الضجة ما فيه الكفاية وأننا جادون فيما نحن بصدده الآن. وقد حان الوقت لكي نعمل.

وهنا أتفق مع ما ذكرتم، سيدي الرئيس، ومع ما ذكره السفير فاولر فيما يتعلق بأنغولا. فقد ظلت تلك الحالة مستمرة لزمن طويل. فيونيتا لا تزال هناك وتتلقى دعما من دول أعضاء في هذه المنظمة - دول أعضاء كان يفترض أن تكفل التنفيذ الكامل للجزاءات التي فرضها مجلس الأمن. وإذا ما كانت هنالك حاجة، وأنا واثق من ذلك، فيجب تعرية الذين يدعمون يونيتا وأن يواجهوا الخزي والعار. ونحن نتطلع إلى التقرير الذي تقدمه الأفرقة في شباط/فبراير، ويحدونا الأمل في أن يتخذ المجلس الخطوات المناسبة في هذا الصدد.

وأخيرا، وبوصفي من أبناء أفريقيا اسمحوا لي ان أشكركم، سيدي الرئيس، كإبن زميل من أبناء أفريقيا، على ترؤسكم لهذه الجلسة البالغة الأهمية. وحضوركم هنا يشهد على التزامكم الشخصي والتزام بلدكم تجاه أفريقيا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل ناميبيا على كلماته الشخصية الطيبة.

إنني اتفق كثيرا مع النقطة التي أثارها الممثل عن تواطؤ بعض الدول الأعضاء في الصراع الأنغولي المستمر، لأن الأسلحة والذخائر والوقود تصل إلى سافمبي ويونيتا عبر دول مجاورة ومن دول أعضاء أخرى. ولولا ذلك، لما وجد أي إمدادات ولكانت الحرب انتهت.

السيد زبوغار (سلوفينيا) (تكلم بالانكليزية): إن سلوفينيا تقدر قيادة المملكة المتحدة في عقد هذه المناقشة المفتوحة المتجهة إلى العمل اليوم بشأن شراكة الأمم المتحدة مع أفريقيا. ونعتقد أن مجلس الأمن ينبغي أن ينحو منحى تجديديا في سعيه إلى إيجاد سبل للتصدي بشكل أفضل للمسؤوليات التي ينيطه بها الميثاق في هذه البيئة الدولية المتغيرة بشكل دائم.

ونحن ممتنون للأمين العام على تحليله للتحديات التي تواجه الأمم المتحدة في أفريقيا. فإن تحليله وتوصياته تقدم أفكارا قيمة وتظهر أن مشاكل أفريقيا تستحوذ على اهتمام الأمين العام.

وظل مجلس الأمن بدوره يولي اهتماما كبيرا للحالات المعينة في أفريقيا ويحاول في نفس الوقت أن ينشئ الإطار المفاهيمي اللازم لعمله في المستقبل. وأنجز معظم ذلك العمل في إطار الفريق المخصص المعني بمجلس الأمن، برئاسة سفير غابون، كما أكد مجلس الأمن أيضا استعداده للعمل في المناقشة الأخيرة التي عقدت في ٢٩ و ٣٠ أيلول/سبتمبر عن الحالة في أفريقيا.

وعلى الرغم من كل ما أنجز من عمل حتى الآن، فما من شك في ضرورة بذل المزيد من العمل. ومن المهم على وجه الخصوص تحسين التعاون فيما بين المؤسسات، ولا سيما التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات دون الإقليمية الرئيسية، كما ذكر العديد من المتكلمين السابقين.

وإن مجلس الأمن يدعم باستمرار جهود منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات دون الإقليمية وهو مستعد لزيادة فعالية ذلك الدعم. ومن الأمثلة الجيدة على هذا الاستعداد ما تم مؤخرا من نشر قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في سيراليون. وهذا النشر مهم لعدة أسباب، منها أسباب رمزية. فقبل بضعة سنوات كانت سيراليون تتخذ مثلا حيا لما يسمى بالفوضى التي تحل في العالم وتتخذ كعذر لتقاعس المجتمع الدولي عن التصدي للأزمات الأفريقية.

ولذا فإن التعاون الناجح الجاري حاليا بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا يذهب مذهبا بعيدا في دحض ما أشار إليه الأمين العام بـ "روح التشاؤم الأفريقي" في تقريره المرحلي عن أفريقيا.

وثمة مجال آخر يحتاج مجلس الأمن فيه إلى القيام بعمل إضافي محدد، ويتعلق ذلك بالجزاءات. ومما يدل على المأساة الخاصة بأفريقيا أن أغلبية الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن قد وجهت ضد دول أعضاء في أفريقيا أو جماعات معينة فيها. ونحن نؤيد على وجه الخصوص الجهود الرامية إلى تحسين تنفيذ عمليات حظر توريد الأسلحة والقضاء على تدفقات الأسلحة إلى أفريقيا ومنها.

وفي هذا الصدد، نود أن نعرب عن تقديرنا للجهود الدؤوبة التي يبذلها السفير روبرت فاولر ممثل كندا لتيسير التوصل إلى تسوية سياسية للأزمة الأنغولية بالحد من قدرة يونيتا على مواصلة خيار الحرب. ونعتقد أن مبادرات السفير فاولر، بما فيها إنشاء أفرقة الخبراء، توفر ابتكارات هامة لأساليب عمل المجلس ويمكن أن تستخدم في أعمال لجان الجزاءات الأخرى في الحالات القائمة في أفريقيا.

وأخيرا، نود أن نشير إلى البيان الرئاسي الذي اعتمده مجلس الأمن في الآونة الأخيرة عن منع الصراع المسلح والذي لا يزال حيا في أذهاننا. وبالفعل قد أشارت وفود عديدة سلفا إلى الحاجة للوقاية، ونود أن نركز على ثلاثة عناصر وردت في ذلك البيان.

أولا، سلَّم مجلس الأمن بأن الإنذار المبكر، والدبلوماسية الوقائية، والانتشار الوقائي، ونزع السلاح الوقائي وبناء السلام فيما بعد الصراع عناصر مترابطة ومتكاملة في استراتيجية شاملة لمنع الصراع.

وثانيا، طـُلب من الأمين العام تقديم تقارير دورية عن النزاعات التي قد تشكل خطرا على الأمن والسلم الدوليين، بما في ذلك الإنذارات المبكرة والمقترحات المتعلقة باتخاذ تدابير وقائية.

وثالثا، تم الترحيب بالدور الهام الذي تضطلع به المنظمات الإقليمية في منع الصراع المسلح، وكذلك الاجتماعات بين الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، والمنظمات الإقليمية.

ونعتقد أن مجلس الأمن يمكن أن يتخذ خطوة أولى في تنفيذ عناصر ذلك البيان في حالة أفريقيا. ونقترح أن ينظر مجلس الأمن في إمكانية أن الطلب إلى الأمين العام تقديم أول تقرير إقليمي دوري له في مجال الإنذار المبكر عن افريقيا. وما أن يتلقى مجلس الأمن التقرير يمكن أن يشرع في حوار مع منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات دون الإقليمية الهامة، ويمكن أن يجري في أفريقيا، بشأن مضمون التقرير والتوصيات الواردة فيه. وبعد ذلك يتعين على مجلس الأمن أن ينظر في أي التدابير من بين طائفة واسعة من التدابير الوقائية يناسب الحالات المعينة على أفضل وجه.

إن مشاكل السلام في أفريقيا تقتضي اهتماما دائما. والمناقشة الحالية المفتوحة والمتجهة إلى العمل تمثل مرحلة هامة في هذه العملية. ولا ينبغي لمجلس الأمن أن يقدم رؤية لمعالجة الأسباب الأساسية للصراع في أفريقيا فحسب، ولكن أن يظهر أيضا القدرة على معالجة حالات الأزمات المحددة في أفريقيا على نحو فعال.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر أعضاء مجلس الأمن على تحليهم بروح الإيجاز التي حاولنا أن نبثها لنوحي بأنهم قدموا قدوة صالحة لغير أعضاء المجلس. وسأحاول الإسراع بشكليات التقديم، إذ قد يرغب غير

أعضاء المجلس في أن يكونوا مستعدين للإدلاء ببياناتهم على نحو سريع جدا بعد أن يفرغ المتكلم السابق.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل الجزائر. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد مسدوة (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): إنه لواجب سعيد عليّ، سيدي، تهنئتكم على المبادرة غير المسبوقة التي قمتم بها اليوم. وعلى الرغم من أن بياناتنا قد حددت مدتها بخمس دقائق للوفد، فإن الجلسة تظهر الأهمية التي يوليها بلدكم، وتوليها أنت شخصيا، لأفريقيا وانتعاشها.

وكلما نعقد مناقشة عن أفريقيا، فإن الجزائر بوصفها دولة أفريقية وعضوا في منظمة الوحدة الأفريقية، تشعر بأنها مضطرة إلى الإعراب من جديد عن شعورها بالإحباط إزاء المجلس، الذي تميز مسلكه خلال الشهور الأخيرة، للأسف، بعدم الاهتمام - بل بعدم الحماس - فيما يتعلق بالمسائل الأفريقية، على الرغم من أنه خلال تلك الفترة نفسها أبدى سرعة فائقة وتصميما كبيرا في نشر عمليات في مناطق أخرى من العالم.

ولذا فإن الدول الأفريقية ترحب بعقد هذه الجلسة. ونأمل بأنها، بدلا من أن تكون طقسا من طقوس الإدلاء بالبيانات، تستجيب لشواغلها وتوقعاتها من خلال إنشاء شراكة حقيقية تتجاوز الكلمات والنوايا الحسنة. وذلك يعني بالنسبة لنا تعاونا فعالا ومشاركة أفريقيا الكاملة من خلال إشراك رئاسة منظمة الوحدة الأفريقية، التي ينبغي أن تؤخذ آراؤها وشواغلها بعين الاعتبار.

وطيلة سنوات عديدة أعطت أفريقيا أولوية لتعزيز قدرتها على منع الصراع وإدارته وحسمه، وأصبحت منظمة الوحدة الأفريقية تشارك مشاركة كاملة في العديد من أجزاء القارة، كما دلل على ذلك مؤتمر القمة الأخير الذي عقدته في تموز/يوليه ١٩٩٩. وحقيقة أن أفريقيا قررت أن تضطلع اضطلاعا كاملا بمسؤولياتها لا تعني أن المجتمع الدولي - أي الأمم المتحدة، وبخاصة، مجلس الأمن، الذي أناط به الميثاق مسؤولية صون السلم والأمن الدوليين - قد أُعفي من التزاماته تجاه أفريقيا. وهذا مهم على وجه التخصيص، إذ أن الأمم المتحدة دللت على أنها تمتلك تجربة وخبرة فنية لا جدال فيهما في مجال حفظ السلم، وقد يكون من المؤسف ألا يتم استخدامهما. ولهذا فإن أفريقيا دعت دوما إلى إنشاء علاقات تعاون وثيقة ومثمرة مع هذه الهيئة.

ومن بين المجالات الأساسية التي يمكن فيها تطوير علاقة خاصة بين المجلس والأجزاء الأخرى في الأمم المتحدة فيما يتعلق بالصراعات في أفريقيا مجال حفظ السلم. وأن منظمة الوحدة الأفريقية بفضل ما لديها من معرفة وتجربة للمشاكل الأفريقية، وقد دللت عليهما في الميدان، ستتمكن من المساهمة في تسوية الصراعات، وسيقدم مجلس الأمن دعمه للجهود التي تضطلع بها رئاسة منظمة الوحدة الأفريقية والدول الأفريقية الأخرى من خلال الجهود دون الإقليمية أو الثنائية.

ومن وجهة النظر هذه، فإن مقترح إدارة عمليات حفظ السلام إنشاء فريق عامل لتعزيز القدرة الأفريقية في حفظ السلام لقي ترحيبا حارا من قبل الوفود الأفريقية، إذ أن هدفه يتمثل بصورة خاصة في دعم أنشطة آلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع الصراع وإدارته وحسمه، وتمكين البلدان الأفريقية من الاستفادة من الدعم اللوجستي والمالي وتطوير قدراتها في مجال حفظ السلام. وفي آب/أغسطس ١٩٩٩، قدمت المجموعة الأفريقية مقترحاتها في هذا الصدد، ولا تزال تنتظر الاستجابة. وأن إنشاء هذا الفريق من شأنه أن يسهم من دون شك في تطوير التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية في هذا المجال الهام، وبناء شراكة حقيقية.

ونعتقد أنه، لكي تكون هذه الشراكة ناجعة وعملية، ينبغي أن تستند إلى تنسيق منتظم ومستمر بين مجلس الأمن من ناحية، والأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية من ناحية أخرى، والرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية ومكتب المراقب الدائم عن منظمة الوحدة الأفريقية لدى الأمم المتحدة، ورئاسة المجموعة الأفريقية. وسيتمكن المجلس عندئذ من معرفة وجهات نظر وآراء منظمة الوحدة الأفريقية بشأن أفضل السبل للتصدي لحالة معينة. ووفد بلدي يؤيد مقترحكم، سيدي الرئيس، بإنشاء آلية تمكن المجلس ومنظمة الوحدة الأفريقية من العمل معا. ومكتب الارتباط التابع للأمم المتحدة لدى مقر منظمة الوحدة الأفريقية، والذي أنشئ في ١٩٩٨، هو الآن قيد الاضطلاع بدور تنسيقي مفيد وفعال. ونعتقد أنه ينبغي تعزيزه بصورة أكبر.

وفي السياق نفسه، ينبغي أن تتعزز على نحو أكبر التدابير الوقائية التي يتخذها المجلس، كما جرى التأكيد على ذلك بوضوح في الاجتماع المعقود في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر. وفي هذا الصدد، يتعين علينا أن نوضح بأنه لكي تكون أية مبادرة تتخذها الأمم المتحدة لمنع الصراع في القارة فعالة ولكي تستفيد من الشرعية الضرورية، فإنها ينبغي أن تتخذ وفقا لمبادئ الميثاق، ولا سيما مبدأ احترام سيادة الدول. وإن احترام الزعماء والأطراف في صراع معين لهذه المبادئ أساسي لنجاح أية تدابير تتخذ في هذا الصدد. وفي واقع الأمر، وفي حالات كهذه، كما الحال في أية عملية لمنع الصراع أو حفظ السلام، فإن موافقة الدولة، وبالتالي تعاونها، لا مفر إطلاقا من توفيرها. وهذا المبدأ ينطبق أيضا على جميع الحالات التي قد يكون من الضروري فيها توفير المساعدة الإنسانية.

ونعتقد أن استجابة مجلس الأمن الفورية لحالات الصراع في القارة الأفريقية تنطوي على أهمية حاسمة. والواقع أنه يجب على مجلس الأمن أن يكون قادرا على الاستجابة بصورة سريعة وفعالة لعمليات حفظ السلام في أفريقيا. وتحقيقا لهذا الغرض، ينبغي للمجلس أن يستجيب لاتفاقات السلام المبرمة في أفريقيا عن طريق الوزع المبكر لبعثات المراقبين أو بعثات حفظ السلام. وهذا عنصر أساسي. وفي هذا الصدد، نشير إلى الأحداث التي أحاطت باعتماد مشروع القرار المتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية، إذ أنه لم يأذن في النهاية بالوزع الذي أوصى به الأمين العام.

وينبغي إيلاء اهتمام خاص للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة، التي تغذي حالات الصراع.

وثمة مسألة نعتقد أنها تنطوي على أهمية خاصة، ألا وهي مسألة الموارد. فالتجارب الأخيرة دللت على ما لها من تأثير وأثر على موثوقية عمليات السلام وعلى بناء السلام بعد انتهاء الصراع. وفي هذا الصدد، فإن المقترح الرامي إلى إنشاء صندوق استئماني خاص لأفريقيا يكون تابعا للأمم المتحدة يستحق اهتماما دقيقا. وهذا الصندوق يمكن أن يوفر مساعدة منتظمة لأنشطة منظمة الوحدة الأفريقية في مجال منع الصراعات، بالإضافة إلى برامج تمويل نزع أسلحة المحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم أثناء عمليات حفظ السلام. ويمكن البحث عن وسائل مبتكرة للتمويل، وكذلك يمكن السعي لإيجاد الوسائل والسبل الجديدة لزيادة تعبئة مجتمع المانحين.

وهذه ليست سوى بضعة مقترحات تود رئاسة منظمة الوحدة الأفريقية أن تتقدم بها في هذه المرحلة من المناقشة. ويحدونا الأمل أن يتمكن المجلس، بفضل هذه المناقشة، من المساهمة في تطوير شراكة حقيقية لتحقيق السلام في أفريقيا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الجزائر على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي. وأعتقد أن دور رئاسة منظمة الوحدة الأفريقية، التي تشغلها الجزائر حاليا، ينطوي على أهمية قصوى، وأن القيادة البناءة التي يمكن لها أن تقدمها لجعل هذه العلاقة ترتقي إلى مستوى أفضل ستكون ذات أهمية كبيرة حقا.

المتكلم التالي ممثل الكاميرون. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد بيلنغا - ايبوتو (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): أود باسم المجموعة الأفريقية أن أشيد بكم، سيدي الرئيس، على اتخاذكم هذه المبادرة، التي تبشر بالخير على أكثر من صعيد. فهي تجري في أعقاب المناقشة التي عقدت في الجمعية العامة في ٨ كانون الأول/ديسمبر بشأن تقرير الأمين العام عن أفريقيا. وكذلك فإنها تضمن بقاء أفريقيا في صلب جدول أعمال مجلس الأمن.

صحيح أن مشاكل الدول الأفريقية قد نوقشت ولا تزال تناقش في المجلس، إلا أن النتائج، وكما قلتم، سيدي، كانت ضئيلة ومخيبة للآمال. واليوم يجري اقتراح رؤية جديدة، أي رؤية عالمية تعترف بأفريقيا كشريك. وهذا أمر هام. فمبادرة عقد هذه المناقشة التفاعلية لها ميزة إضفاء المصداقية على مجلس الأمن في نظر الشعب الأفريقي، بقدر ما نأمل بأن تؤذن ببداية نهاية سياسة الكيل بمكيالين التي اشتكينا منها في غالب الأحيان.

وأفريقيا هي المنطقة الأكثر معاناة للصراعات المسلحة على نحو مؤلم. وكثير من هذه الصراعات واضح. ولكن هذه الحالة ليست مقدرة عليها. ومهما كان الحال، فإن أفريقيا ترفض هذا المصير كما ترفض

الاستسلام لهذه الحالة. ولهذا السبب، فإن كل منطقة من المناطق الكبيرة دون الإقليمية في القارة قد وضعت آليات أو بصدد وضع آليات تستهدف على الأخص، اتقاء الصراعات وتسويتها.

لقد عقدت هذه الجلسة لمناقشة الشراكة بين الأمم المتحدة وبين أفريقيا، وهذا ما سأفعله بطرح بعض التساؤلات التي قد تكون إجاباتها بديهية. ولكن من المهم والمفيد في بعض الأحيان أن نكرر ما هو بديهي. فعلينا، قبل كل شيء، أن نتساءل عما إذا كانت هذه الشراكة ممكنة، فإذا كانت ممكن فإن السؤال الثاني هو في أي من المجالات هي ممكنة وكيف يمكن تحقيقها. ثم يتعين علينا بعد ذلك تناول النقطة التي أثارها الرئيس وهي: ما إذا كنا بحاجة إلى مزيد من الأدوات لدعم هذه الشراكة أم لا.

وبالنسبة لنا، فإن هذه الشراكة ليست ممكنة فحسب، بل ولا غنى عنها أيضا، لعدة اسباب، أولها، ضخامة ثروات أفريقيا، التي تثير كثيرا من الأطماع، الأمر الذي يصبح بدوره عنصرا من عناصر الصراع. ثانيا، أن المشاكل الأفريقية لها تأثير على السلم والأمن الدوليين. وثالثا، لأن الثقل الجغرافي السياسي لأفريقيا واضح في حد ذاته.

فإذا كانت الشراكة أمر جوهري لا غنى عنه، فما هي المجالات المثالية لتحقيقها؟ إننا نرى أن هناك مجالين أساسيين هما: تحقيق تنمية مستدامة وإرساء السلم الدائم وصونه. وفي ٨ كانون الأول/ديسمبر، تناولت الجمعية العامة مسألة أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها. ولكننا سنقتصر هنا في المجلس على صون السلم. وهذا يتضمن اتقاء الصراعات ومن ثم، الأنشطة التي تتقي الصراع من المنبع مثل الدبلوماسية الوقائية. كما يتضمن أيضا تسوية الصراعات باتباع أساليب تصحيحية مثل نشر عمليات حفظ السلام. فإذا ما أريد لأنشطة مجلس الأمن ذات الصلة أن تكون فعالة، فينبغي أن تشرك فيها أفريقيا؛ وينبغي الاضطلاع بها بموافقة أفريقيا ويتعين نشرها بالتعاون التام معها. ومن هنا تكون الحاجة إلى إنشاء هذه الشراكة.

وكشريك للأمم المتحدة، فإن أفريقيا قارة منظمة تمتلك الآليات التي أشرت إليها. فوسط أفريقيا لديه مجلس للسلم والأمن كائن في أفريقيا الوسطى، وغرب أفريقيا لديه فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وقد أنشأت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مؤخرا آلية دبلوماسية وسياسية لإدارة الصراعات، وهو مجلس الأمن والوساطة، وفي أفريقيا الجنوبية، لدى الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي هيكل مخصص مسؤول عن السلم والأمن؛ وفي شرق أفريقيا، تعمل السلطة الحكومية الدولية للتنمية بنشاط للتوصل إلى حل للصراع في القرن الأفريقي. وعلاوة على هذه الهيئات دون الإقليمية، يجب أن أذكر أيضا آلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع الصراعات وإدارتها وحلها.

وتشارك كل هذه التطورات في الهدف الرامي إلى بيان أن أفريقيا شريك يتمتع بقدرة مؤسسية على الاستجابة لأحكام المادتين ٥٢ و ٥٣ من ميثاق الأمم المتحدة، التي تشجع التسوية الإقليمية للصراعات. ويهدف كل ذلك إلى حفز العمل المشترك من جانب تلك الهيئات ومن جانب الأمم المتحدة.

ما هي الأدوات الإضافية اللازمة؟ من الناحية الجوهرية في تصورنا أنهما أداتان. أولا وقبل كل شيء الأدوات المالية، وهي حيوية للغاية بالنسبة لتعزيز قدرة كل من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية عن اتقاء الصراعات وتسويتها، ودعم اتفاقات السلام. وفي مناطق أخرى، يرتبط التوقيع على اتفاق سلام دائما بترتيبات مالية في الغالب تساعد على تسوية المشكلة قيد البحث. ونعتقد أنه يتعين أن يتم مثل هذا بالنسبة للصراعات في أفريقيا.

وثانيا، فإننا نعتقد أن مجلس الأمن قد يبدأ في التفكير في تعيين منسق لأفريقيا للعمل مع الأمين العام. وأن المنسق قد يعمل على تنفيذ أحكام المادة ٥٤ من الميثاق بإتاحة نوع من العمل المشترك بين الأمين العام والقادة الأفارقة، ومساعدة الجمعية العامة ومجلس الأمن على تنفيذ توصيات الأمين العام الواردة في تقريره عن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها. وهذا التقرير يجمل مسارات العمل ويحدد مسؤوليات مختلف الأطراف المعنية بهدف مساعدة أفريقيا بروح من المشاركة، على التقدم إلى الأمام. وكل ما هو مطلوب هو تعزيز تنفيذ هذه التوصيات بلا كلل.

واسمحوا لي أن اختتم كلمتي بالتذكير بالكلمات التي قالها الأمين العام في هذه القاعة في ٢٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٩:

"والأفريقيون أبدوا علامات هامة كثيرة على تشوقهم للسلام والاستقرار والتنمية واستعدادهم للعمل من أجلها، وإن لم يصل ذلك إلى حد الكمال. ويمكن لتقديم الدعم المناسب الآن وتوجيهه الدقيق نحو الذين لديهم قدرة أكبر على استغلاله أن يساعدوا الأفريقيين على أن يحركوا الساكن ويهيئوا المسرح لمستقبل أفضل، فلنغتنم هذه اللحظة." (S/PV.4049، ص ٥)

ويبدو لي أن هذا هو جوهر الشراكة ذاته بين الأمم المتحدة وأفريقيا وهذا هو هدفها بعينه ألا وهو: تمكين أفريقيا من القيام ببداية جديدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكرك جزيل الشكر. وإذ أدعو ممثل جنوب أفريقيا ليشغل مقعدا على طاولة المجلس، أرجو أن يسامحني المجلس إذا أعربت عن سروري بصفة خاصة لتوجيه الدعوة إليه. ولو أن أي شخص اقترح خلال سنوات الكفاح الطويلة والمريرة بأن السفير كومالو سيتكلم باسم بلده في الأمم المتحدة، أو أنني سوف أمثل الحكومة البريطانية على مستوى وزاري، لنعت ذلك الشخص، حسبما أعتقد بأنه إما من الحالمين أو بأنه مجنون. ولكننا هنا، وأشعر بسرور بالغ لإعطاء الكلمة لسفير جنوب أفريقيا.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): أشكركم جزيل الشكر سيدي رئيس مجلس الأمن. ربما يكون من الصحيح أننا نحن الأفريقيين بدأنا نملك زمام الأمور، ولكنهم لا يعرفون كيف تمكنا من ذلك. وسوف نبقي هذا الأمر سرا. دعني أقول فقط إنه حينما تجلس نساء حكيمات مسنات ويجلس رجال حكماء مسنون تحت ظلال جانب شجرة أفريقية يشربون الجعة بعد ظهر يوم من أيام السبت بعد سنين طويلة من الآن، يفكرون في هذا القرن وفي الأشخاص الذين ساهموا في كفاحنا، أعتقد أن اسمك سوف يُذكر، وإن كنا نتمنى أن نراك وزيرا لنا.

وحينما بدأ الممثل الدائم للمملكة المتحدة هذه الفكرة، الرائعة والجديدة، للاتصال، قال إنه يأمل في أن نحضر إلى هنا دون بيانات معدة سلفا وأن نتمكن من الاشتراك في هذه الجلسة للتفاعل المتبادل. ورأيت أن من الصعب أن أكتب شيئا لأقرأه في مدة خمس دقائق، ولذلك قد تبدو ملاحظاتي غير مرتبة. وأرجو أن تغفروا لي هذا.

لقد شعرت بالدهشة حينما سمعت عبارة "الوقت الحقيقي" تستخدم في أحد الأسئلة التي أثيرت. إن ربط الوقت الحقيقي بالأمم المتحدة مسألة مثيرة جدا، على الأقل، لأن ذلك قد يكون نادرا في الحقيقة. الشيء الذي أريد أن أقوله في هذا الاجتماع هنا بسيط جدا. لن أجيب على الأسئلة الثلاثة كلها. سأحاول فقط أن استخدم "الوقت الحقيقي" كمرشد.

موضوع واحد نعتبره نحن الأفريقيين اختبارا أساسيا لهذا المجلس، هو الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأعرب عن الشكر الجزيل لأن مجلس الأمن قد ناقش أفريقيا مرات عديدة. الآن ونحن في نهاية العام، ربما نكون بحاجة إلى النظر في جميع المناقشات التي أجريتموها بشأن أفريقيا، ونستعرضها لنرى ما إذا كانت قد أسفرت عن شيء ملموس. فإن كان هناك شيء، فما هو هذا الشيء؟ وإن لم تسفر المناقشات عن شيء ملموس، فكيف نجعل الحالة أفضل؟ ولكن يتعين علينا أن نعود إلى مناقشة الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وإذا حدث، لا سمح الله، أن تفككت جمهورية الكونغو إلى أجزاء، فلن يكون ذلك فشلا أفريقيا، بل فشلا دوليا.

وقصة الكونغو بسيطة جدا. قال المجتمع الدولي لنا بصفتنا أفريقيين، رتبوا أمور داركم، شاركوا، أفعلوا شيئا. احزروا ماذا فعلنا؟ لقد فعلنا ما طلبتم، لقد فعلناه. في يوم ١٠ تموز/يوليه جمعت بلدان الجنوب الأفريقي كل المقاتلين في جمهورية الكونغو الديمقراطية - من الداخل والخارج ومن كل مكان - وتوصلنا إلى معاهدة سلام.

ماذا فعل مجلس الأمن منذ ١٠ تموز/يوليه؟ ماذا فعلت هذه الهيئة؟ أعتقد أن هذا هو السؤال الذي ينبغي الإجابة عنه. نعم، لقد تكلمنا عنه، ولكن بالنسبة لشعب الكونغو، لم يحدث شيء فيما يبدو. ربما يتعين علينا أن نجعل الإنجاز الكبير الذي حققناه إنجازا ملموسا بطريقة تحيله إلى حقيقة لشعب الكونغو. كل ما فعلناه هو أننا توصلنا إلى وضع معاهدة سلام، هي الآن في حالة هشة جدا عند الأطراف. ولكنها هشة كأي سلام. حتى كوسوفو، إن كنتم قد تركتم هذه الحالة لمدة ستة أشهر

على غرار ما عليه الحال في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لأصبحت هي أيضا هشة.

أعتقد أن هذا هو السبب الذي من أجله أقول إنه يتعين على هذه الهيئة في هذه الحالة أن تمعن التفكير، في الحقيقة، بشأن ما تستطيع أن تفعله. لقد أنشأ الأفريقيون اللجنة العسكرية المشتركة. ومن كان باستطاعتهم تقديم وسائط النقل، مثل جنوب أفريقيا - قدموها. لقد قدمنا طائرات مروحية وما إلى ذلك. وقدمت زامبيا أكثر مما قدمه أي بلد آخر تعزيزا لهذا السلام. أين المجتمع الدولي؟ أو الأصح، أين مجلس الأمن؟

أشعر بالسرور لأننا نناقش هذا الموضوع، ولن أعالج أية مواضيع أخرى مطروحة للمناقشة، لأن الاختبار الحقيقي هو جمهورية الكونغو الديمقراطية. أنا لا أقول "افعلوا في جمهورية الكونغو الديمقراطية ما فعلتموه في كوسوفو". أنا أقول فقط "افعلوا في جمهورية الكونغو الديمقراطية ما فعلتموه في تيمور الشرقية، أو في سيراليون". ونشكر لكم ما فعلتموه في هذه البلدان. لكن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية مختلفة. وهناك بلد من كل خمسة بلدان في أفريقيا ضالع بصورة مباشرة في مسألة جمهورية الكونغو الديمقراطية. وإذا فكرنا في مَن أمضوا الليالي الطوال لمحاولة الضلوع في هذه المسألة فسوف تكون النسبة أقل حتى من ذلك.

وأود أن أختتم كلمتي، لأني قلت إني سوف أحضر لمجرد عرض نقطة واحدة فقط. وأشعر بسرور بالغ لأننا تكلمنا طوال الفترة الصباحية عن العمل معا مع منظمة الوحدة الأفريقية. وثمة شيء عملي واحد يستطيع مجلس الأمن أن يقوم به وهو أن يوجه نداء إلى الأمين العام للأمم المتحدة، وربما إلى الولايات المتحدة بصفتها البلد المضيف، لبحث حالة حصانات وامتيازات مكتب منظمة الوحدة الأفريقية في نيويورك. لقد قدم بلدي مساعدات كثيرة لتعزيز مكاتب منظمة الوحدة الأفريقية، سواء في القارة أو هنا، ولكننا بحاجة إلى المساعدة إذا نظرنا نظرة أخرى حقيقية، بطريقة عملية، إلى ما نستطيع القيام به هنا.

وفيما يتعلق ببلدي، الاختبار بسيط: وهو جمهورية الكونغو الديمقراطية، ونحن نراقب، ولقد كنا نراقب منذ ١٠ تموز/يوليه.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أقول إني استمعت إلى بعض الاقتراحات النبيلة جدا في هذه المناقشة، وإن فكرة إنشاء سوق لنقل الحقائب الوزارية بين الدول فكرة نبيلة حقا.

أتفق معكم إلى حد كبير على أن الاختبار الحقيقي لمجلس الأمن هو جمهورية الكونغو الديمقراطية، وسوف نناقش ذلك بالتفصيل غدا. وأود، بصورة استثنائية في هذه المناقشة، أن أعطي الكلمة للسيد هولبروك ليعلق بإيجاز على كلمة سفير جنوب أفريقيا. وها هو يعود إلى مقعده على طاولة المجلس.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): أعتقد أني أخطأت بمنحه تأشيرة دخول.

السيد هولبروك (الولايات المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أود أن أثني على تعليقاتكم وأقدم تفسيرا هاما، لأننا، إلى حد كبير، جزء من السبب في هذا التأخير في عمليات حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة. أود فقط أن أكرر لصديقي العزيز من جنوب أفريقيا ما قلته للرئيس مبيكي والرئيس مانديلا والرئيس موغابي، والرئيس موسفني والرئيس كابيلا، بشأن هذا الموضوع، وأن أؤكد على موقف بلدي.

صحيح أن اتفاق لوساكا تم التوقيع عليه في ١٠ تموز/يوليه، وسوف نناقش هذا بالتفصيل غدا، ولكنه يجري تجاهله أو انتهاكه في كل حكم هام من أحكامه. أود أن أؤكد من جديد لكم شخصيا، مثلما أكدت لرئيسكم، أن بلدنا سوف يدعم حفظ السلام. ولا بد أن يكون ذلك على أساس سليم. فإذا دعمنا حفظ السلام قبل أن يتم اختيار طرف تيسيري، وقبل أن تتخذ اللجنة العسكرية المشتركة ومنظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة الوجهة التي أكد عليها السفير فونسكا والسفير تشن والسفير ديجاميه وغيرهم، نحو العلاقة الصحيحة، نكون قد ارتكبنا خطأ يؤدي إلى كارثة بالنسبة إلى مستقبل عمليات حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة.

لذلك، أود أن أضم مشاعري إلى مشاعركم وأوضح لكم - حتى لا يشعر أي فرد في هذه القاعة بأن هناك مشكلة حقيقية - في أننا سوف نتحرك في ذلك الاتجاه. ولكننا ينبغي أن نتحرك في الاتجاه الصحيح. أتكلم فقط باسم الولايات المتحدة هنا، ولكن ذلك هو جوهر الرسالة

التي حملتها بالنيابة عن بلدي إلى عشر دول في الأسبوع الماضي والتي نتطلع إلى مناقشتها تحت توجيهات الرئاسة بمزيد من التفصيل غدا. وأود أن أرد على ذلك على الفور لكي لا يكون هناك سوء فهم بيننا وبين بلدكم العظيم وبيننا وبينك أنت شخصيا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أيها السفير كومالو، قبل أن تعود إلى مقعدك، هل ترغب في الإدلاء برد مقتضب على ذلك التعليق؟

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): لا يا سيادة الرئيس، فإنا أقدر ما سمعته.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي هو ممثلة فنلندا. وأدعوها إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانها.

السيدة راسي (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان بلدان وسط وشرق أوروبا المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي - إستونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا - والبلدان المنتسبان قبرص ومالطة، فضلا عن أيسلندا وليختنشتاين، بلدي الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة العضوين في المنطقة الاقتصادية الأوروبية.

إن الاتحاد الأوروبي يرحب بمبادرة المملكة المتحدة وبفرصة المشاركة في هذه المناقشة الهامة. ونأمل أن يؤلد هذا الشكل الجديد نهجا ورؤى جديدة بشأن كيفية تطوير شراكة الأمم المتحدة مع أفريقيا.

إن تقرير الأمين العام (A/52/871) عن "أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها" والتقرير المرحلي (A/54/133) يتضمنان عناصر واستراتيجيات هامة لمنع الصراعات. ويسعى الاتحاد الأوروبي إلى تطوير نهج نشط وشامل ومتكامل لتناول مسألة الصراعات العنيفة في أفريقيا، نهج يستند، في جملة أمور، إلى موقف عام ١٩٩٧ المشترك وإلى استنتاجات المجلس الأوروبي بشأن منع الصراعات وتسويتها في أفريقيا.

وقد أكد مجلس الأمن في عدة مناسبات، حيث كان ذلك آخر مرة في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، استعداده للعمل واستكشاف وسائل جديدة لتحقيق هدف في السلم والأمن.

وينبغي لمجلس الأمن، في مرحلة مبكرة، أن يقوم بتوجيه اهتمامه النشط إلى مجالات الصراع المحتمل، بما في ذلك تنظيم مناقشات تطلعية على نحو منتظم، وفي هذا الصدد الإبقاء على درجة عالية من التأهب لاتخاذ الاجراءات الوقائية. ويوفر ميثاق الأمم المتحدة عددا من الأدوات التي يمكن استخدامها وينبغي استخدامها في منع الصراعات. ونحن بحاجة إلى أن نبني على تلك الأدوات ونطورها أكثر. والأساليب القائمة، مثل تلك الواردة في المادة ٣٣ من الميثاق، ينبغي تدعيمها وتكملتها. وبعض التدابير الوقائية، مثل إنشاء المناطق المنزوعة السلاح أو نزع السلاح الوقائي، تندرج أيضا ضمن القائمة التقليدية للوسائل المتاحة للمجلس. وينبغي استشارة المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والاستفادة من خبرتها حين ينظر المجلس في اتخاذ إجراءات.

ويؤمن الاتحاد الأوروبي إيمانا راسخا بأنه في السعي لإيجاد حل طويل الأمد للصراعات، خاصة في أفريقيا، ينبغي إيلاء أولوية عليا لوقف إمدادات الأسلحة والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فضلا عن استخدام تجارة الماس والذهب والمواد الثمينة الأخرى لتوفير التمويل غير المشروع لشراء هذه الأسلحة. ويشجع الاتحاد الأوروبي مجلس الأمن على النظر في استخدام سلطاته على نحو أكثر حسما لفرض الجزاءات المستهدفة، بما فيها أنظمة حظر الأسلحة، من المراحل الأولى للأزمات الناشئة. ونشدد أيضا على أهمية رصد أنظمة الحظر هذه بعد فرضها. وفي هذا السياق، تضطلع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، والبلدان، بل وحتى الأفراد، بدور بالغ الأهمية.

ويدعم الاتحاد الأوروبي الدور المحوري للأمين العام في الدبلوماسية الوقائية، بما في ذلك إنشاء بعثات تقصي الحقائق والمساعي الحميدة وغيرها من الأنشطة. ونؤيد جهود الأمين العام الرامية إلى تحسين نظام الإنذار المبكر في الأمم المتحدة وإلى المزيد من التركيز على الدبلوماسية الوقائية. ولمجلس الأمن أيضا دور هام، ونحن نشجع أعضاء المجلس على إرسال بعثات تقصي حقائق كلما أمكن ذلك.

وفي رأينا أن إمكانيات الأمين العام وأمانته لم تستغل بعد على النحو الكامل. وفي هذا السياق، نرغب

في الإشارة إلى المادة ٩٩ من الميثاق، التي تتيح للأمين العام إمكانية تنبيه مجلس الأمن إلى أية مسألة يرى أنها قد تهدد حفظ السلم والأمن الدوليين. ولذلك الغرض، يرى الاتحاد الأوروبي أنه ينبغي تعزيز قدرة الأمانة لتمكين مجلس الأمن من إجراء دراسات استقصائية منتظمة لمناطق الصراع المحتملة. ونشجع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية على زيادة مشاطرة معلوماتها للإنذار المبكر مع الأمم المتحدة.

ويشجع الاتحاد الأوروبي مجلس الأمن على أن يقرر، حسب الاقتضاء، بشأن الإنشاء السريع لبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلم. وفي هذا الصدد، يشعر الاتحاد الأوروبي بالقلق إزاء الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونحن نؤيد توصيات الأمين العام والقرار ١٢٧٩ (١٩٩٩) بشأن الخطوات المقبلة الواجب اتخاذها من أجل النشر السريع لمراقبي الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويؤكد الاتحاد الأوروبي استعداده لأن يدعم، في الوقت الملائم، إنشاء قوة لحفظ السلم لمساعدة الأطراف على تنفيذ اتفاق لوساكا.

إن استعادة الأمن والنظام، فضلا عن نزع سلاح المحاربين السابقين، وتسريحهم وإعادة إدماجهم في المجتمع، أمور على جانب كبير من الأهمية. وبما أن الأسلحة والمحاربين يتحركون بيسر عبر الحدود في معظم مناطق الصراعات، ينبغي لمجلس الأمن أن يسعى إلى صياغة الولايات على نحو يمكن فيه لبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أن تراعي السياق الإقليمي كلما أمكن ذلك.

ويرحب الاتحاد الأوروبي مع التقدير بتزايد دور وإسهامات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في منع الصراعات. ويمكن لمجلس الأمن أن ينظر أيضا في كيفية الاستفادة أكثر من هذه الجهات الفاعلة وإمكاناتها.

إن تعزيز التنسيق والتعاون بين مجلس الأمن ومنظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات دون الإقليمية يظل مسألة أساسية. وبغية تحقيق هذه الأهداف، ينبغي للمنظمتين تبادل المعلومات على أساس منتظم. علاوة على ذلك، لا ينبغي أن يقتصر ذلك على مجرد تبادل المعلومات. إذ ينبغي للمنظمات أن تتقاسم التحليلات بشأن التطورات التي ستحدث مستقبلا في شتى الميادين.

إن سرعة توفير الأفراد المدربين والمعدات ذات الصلة عنصر حاسم في عمليات حفظ السلم. وفي هذا السياق، ينبغي تشجيع الدول الأعضاء على إبرام ترتيبات الأمم المتحدة الاحتياطية. والاتحاد الأوروبي على استعداد للمساعدة في بناء القدرات من أجل منع الصراعات في أفريقيا، لا سيما عن طريق منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات دون الإقليمية. ويمكن لمجلس الأمن أن يستقصي السبل الممكنة لدعم مركز منظمة الوحدة الأفريقية لإدارة الصراعات. ويتطلع الاتحاد الأوروبي قدما إلى الاجتماع المقبل بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية بغية تبادل الآراء بشأن الأدوار والقدرات المتغيرة في ميدان إدارة الأزمات ومنع الصراعات.

وأحد سبل التصدي لحالات الصراع اعتماد معايير واضحة لكي تتبعها الأطراف، بما فيها معايير تمديد ولايات بعثات حفظ السلام للانتشار المرحلي. وعندما يحرز التقدم، يمكن لمجلس الأمن أن يتصرف تصرفا إيجابيا وأن يوطد منجزاته الميدانية. ومن شأن هذا النوع من المشاركة الإيجابية أن يهيئ مناخا موائما لاتخاذ المزيد من الخطوات في عملية السلام.

لقد حاولت أن أرسم الخطوط العريضة لبعض نقاط نرى أنها تستحق المزيد من المداولات. ومع ذلك، يجب ألا يغيب عن بالنا أن السعي إلى تحقيق السلام والاستقرار في أفريقيا يتطلب نهجا طويل الأجل، وشاملا، ومتضافرا، وحاسما، يشمل شتى الميادين. ويؤكد الاتحاد الأوروبي أيضا أهمية توفر الإرادة السياسية في أفريقيا وغيرها. وتقع المسؤولية الرئيسية عن مستقبل أفريقيا على كاهل الدول الأفريقية ذاتها. ومع ذلك، يمكن من خلال الجهود المشتركة والتعاون بين الأمم المتحدة، والبلدان الأفريقية، والمنظمات الإقليمية، ودون الإقليمية، وغيرها من الأطراف، إحراز تقدم هام. ويرجو الاتحاد الأوروبي أن تساعدنا مناقشات اليوم، والنهج العملي، على أن نفتح صفحة جديدة في شراكة الأمم المتحدة مع أفريقيا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثلة فنلندا على بيانها باسم الاتحاد الأوروبي، الذي رأسته فنلندا بامتياز هائل في هذه الأشهر القليلة الماضية.

المتكلم التالي ممثل الجماهيرية العربية الليبية، أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد البابا (الجماهيرية العربية الليبية) (تكلم بالعربية): السيد الرئيس، أشكركم على حضوركم هذا الاجتماع الهام، وترؤسه، وأعبر لكم عن الامتنان العميق على هذه المبادرة الطيبة الحسنة التوقيت، والتي نأمل أن تكون بداية للاهتمام الجدي من قِبل المجلس بمشاكل القارة الأفريقية. كما نعبر عن تقديرنا للأمين العام على مداخلته الافتتاحية ومقترحاته العملية التي توفر إطارا مفيدا لهذا النقاش التفاعلي.

إن شراكة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي مع أفريقيا يجب أن تكون شراكة فعالة تقوم على أساس المساواة، وليس الهيمنة والاستغلال. إن مشاكل القارة الأفريقية وأسبابها معروفة وموثقة في وثائق وتقارير الأمم المتحدة، وعلى رأسها تقارير الأمين العام، وما تحتاجه القارة وشعوبها ودولها الآن هو حشد الإمكانات المادية اللازمة لحل هذه المشاكل.

إن المشاكل الأفريقية متشابهة، إن لم تكن واحدة، وعلى رأسها أزمة الديون الخارجية، والفقر، والأمراض، وخاصة وباء الإيدز، والأمية. وإذا كان الفقر هو نتيجة للحرب فإن الحرب هي أيضا نتيجة للفقر. ولذلك فإن استئصال الفقر هو من أفضل الوسائل للقضاء على أحد الأسباب الرئيسية للمنازعات في أفريقيا. ولمواجهة كل هذه المشاكل يتطلب الأمر توفر موارد مالية وبشرية ضخمة، بدونها سيظل الكلام عن شراكة للأمم المتحدة مع أفريقيا مجرد كلام غير قابل للتطبيق، مهما اتخذ من قرارات أو اقترح من مبادرات. ولذا فقد أصبح من المهم إنشاء صندوق للأمم المتحدة خاص لتمويل تنمية أفريقيا وإعادة بنائها، وكذلك إيجاد التنسيق الفعال والدائم بين جميع المنظمات الدولية والإقليمية والوكالات المتخصصة والمؤسسات التمويلية التي تعمل في القارة.

وفي هذا المجال اسمح لي سيدي الرئيس أن أقول إن هناك مسؤولية خاصة تقع على عاتق الدول التي استعمرت أفريقيا واستغلتها لعقود طويلة، وهي ملزمة بدفع تعويضات عن هذا الاستغلال الطويل لشعوب القارة. ومن الضروري مساهمتها بسخاء في الصندوق المقترح.

كما يجب تمكين أفريقيا من الحصول على أسعار عادلة لموادها الخام التي تستوردها الدول الصناعية بأسعار زهيدة. ومن حق أفريقيا أن تزداد أسعار خاماتها بنفس النسب التي تزيد بها أسعار موادها المصنعة.

ولنأت الآن إلى دور مجلس الأمن. يمكن لمجلس الأمن أن يلعب دورا هاما في تحقيق الاستقرار وإرساء السلم في أفريقيا، بدعم الجهود وتنفيذ القرارات التي يتفق عليها الأفارقة لإحلال السلم في أفريقيا وحل النزاعات القائمة ومنع تجددها وذلك عن طريق ما يلي.

أولا، تقديم الدعم السياسي بإصدار القرارات التي تدعم المبادرات التي تتخذها منظمة الوحدة الأفريقية أو المجموعات دون الإقليمية الأخرى، وهو دور يقوم به مجلس الأمن ولكن بتردد وحذر غير ضروريين.

وثانيا، الدعم المالي والبشري لعمليات حفظ السلام الأفريقية، بل وتمويلها بالكامل، فهي عمليات لحفظ السلام الإقليمي والدولي ومسؤوليتها تقع على عاتق الأمم المتحدة، وعلى عاتق مجلس الأمن بصفة خاصة.

وثالثا، تقديم وتمويل التدريب للدول الأفريقية في مجال عمليات حفظ السلام، بحيث يتم تعزيز قدرة الدول الأفريقية في هذا المجال، لا أن يترك ذلك للعلاقات الثنائية بين الدول.

ورابعا، دعم آلية منظمة الوحدة الأفريقية لفض المنازعات، والتشاور معها فيما يتعلق بحل النزاعات الأفريقية، ودعم مبادراتها وجهودها في حل المنازعات ماديا ومعنويا.

وخامسا، الاستعداد لمواجهة الكثير من المخاطر والعقبات. فعلى الأمم المتحدة، والمجتمع الدولي عموما، والدول المانحة والقادرة على تقديم المساعدة، أن تكون على استعداد لتقبل حد أدنى من المخاطر، فلا يمكن الانتظار حتى يتحقق السلم في منطقة ما لتشارك الأمم المتحدة ببعثاتها وقواتها، فعندها قد لا يكون لتدخلها معنى. فما معنى الانتظار حتى الآن، مثلا، للموافقة على نشر قوات في الكونغو الديمقراطية؟ هل ينتظر مجلس الأمن أن يعم السلام في الكونغو الديمقراطية حتى يقرر نشر القوات، أم ينتظر تفجر الوضع من جديد؟

وسادسا، إن على مجلس الأمن، لمعالجة المنازعات الأفريقية، أن يعاملها على قدم المساواة لمعاملته للمنازعات في القارات الأخرى، كأوروبا وآسيا. فما معنى ترك الصومال يحترق ويتمزق كل هذه السنين دون أي تدخل من الأمم المتحدة سوى إصدار بيانات بين الحين والآخر؟

إن إرسال بعثات من مجلس الأمن إلى أفريقيا خطوة هامة في الطريق الصحيح ولكن، لماذا لا يذهب أعضاء المجلس من حين إلى آخر إلى أفريقيا، ويعقدون اجتماعاتهم بالقرب من موقع من مواقع النزاع هناك، للاطلاع عن كثب على جميع أبعاد وأوجه المشاكل التي تعاني منها القارة؟

إن شعوب أفريقيا تتطلع الآن إلى مجلسكم الموقر يحدوها الأمل في أن يتخذ المجلس الآن القرارات الحاسمة غير المرتبطة بالمصالح الوطنية الضيقة، والكفيلة بمعالجة أزمات القارة وصون أمنها وتحقيق سلامها وتنميتها ورخائها. وإن فعلتم ذلك فإنكم تساهمون في إخراج أفريقيا من محنتها وتقدمون أفضل هدية إلى شعوب القارة للقرن القادم.

وأشكركم، السيد الرئيس، مجددا، على عقد هذه الجلسة، فمساهمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن في حل النزاعات الأفريقية والمشاكل الأفريقية تحتاج إلى تغيير النظرة إلى أفريقيا وإلى تحسين الوسائل المتبعة وإقرار وسائل وطرق جديدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي ممثل جمهورية كوريا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد سي - يونغ (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بشكركم سيدي الرئيس على مبادرتكم بترتيب المناقشة العلنية المكرسة لأفريقيا اليوم، والتي تعلق عليها حكومتي أهمية خاصة.

نحن نرحب من كل قلوبنا باهتمام المجلس المتجدد والدائم بالمشاكل التي تواجه أفريقيا على النحو الذي يظهر من عقده لسلسلة من الجلسات الخاصة. واحدة في أيلول/سبتمبر، والأخرى اليوم وربما أكثر من واحدة الشهر المقبل. كما أننا نقدر طريقتكم المبتكرة في تنظيم مناقشة اليوم التي لا شك أنكم ستقودون بها اجتماعنا إلى نتيجة مثمرة.

واسمحوا لي بأن أتقدم بعدد من المقترحات العملية المتصلة بالمواضيع المعروضة علينا ليتداول المجلس فيها. أولا، نرى أن هناك حاجة ملحة لأن يشرك المجلس نفسه بصورة مباشرة وفعالة بقدر أكبر في حالات الأزمات في أفريقيا. ولقد شهدنا جميعا بصورة واضحة للغاية الدور الخطير الذي أدته بعثة المجلس إلى تيمور الشرقية في قلب الحالة الخطيرة هناك، ممكّنة المجلس والأطراف المعنية مباشرة من الصياغة الناجحة والسريعة للترتيبات اللازمة للتحكم بالموقف.

ومن رأينا أن مجلس الأمن ربما يرى إرسال مثل هذه البعثات بصورة أكثر إلى مناطق الأزمات بولاية لتقصي الحقائق، ومن الممكن لمنع حالات الصراع والسيطرة عليها أو حتى لبناء السلام بعد الصراع، بالتعاون الوثيق مع الحكومات المعنية، والأمين العام، وممثليه.

ثانيا، يمكن لمجلس الأمن أيضا أن يدرس إمكانية إنشاء وحدة عمل خاصة، في المجلس، بأية تسمية، ويمكن أن تكون بالولاية التالية: القيام بالرصد المستمر وجمع كل المعلومات ذات الصلة بالتشاور الوثيق مع البلدان المعنية، وممثلي الأمين العام، ومنظمة الوحدة الأفريقية، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى، وجميع الوكالات المتخصصة المعنية وأجهزة الأمم المتحدة المشتركة في الحالة، وأن تقدم تقريرا بذلك إلى المجلس حسب الاقتضاء عن الصراع أو حالات الصراع المحتملة مع التقديرات والتوصيات.

ثالثا، أقترح أن يستكشف المجلس، كهدف طويل الأمد - إمكانية إنشاء نوع من المراكز الإقليمية لعمليات حفظ السلام الأفريقية بالتعاون مع الحكومات الأفريقية، ومنظمة الوحدة الأفريقية، والمنظمات الأخرى بغرض الارتقاء بقدرات حفظ السلام في أفريقيا. ويمكن لهذا المركز، بين أمور أخرى، أن يرصد الحالة في المنطقة، ويكشف إشارات الإنذار المبكر لانتهاكات حقوق الإنسان والأزمات الإنسانية، ويعمل كدار مقاصة لجمع المعلومات، وتوفير التدريب المهني ومساعدة الأمانة العامة في وضع خطط فعالة للرد السريع بما في ذلك تخطيط السوقيات والدعم.

ختاما، هناك حاجة لبناء قدرة أفريقيا الخاصة بها في مجال الرد السريع لمنع الصراعات أو لاحتوائها

والسيطرة عليها. ولهذه الأغراض نقترح زيادة التوسع في برامج المساعدة في التدريب وتبادل الموظفين الجاري، ومد ترتيبات الاستعداد إلى مزيد من البلدان الأفريقية في أقرب وقت ممكن.

وآمل مخلصا أن يؤدي تبادل الآراء والمقترحات الذي تم اليوم إلى نتائج موضوعية وعملية تسهم في نهاية المطاف في حل كثير من المشاكل العاجلة التي تواجه اليوم أفريقيا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل جمهورية كوريا، واسمحوا لي أن أمتدحه على إيجازه الذي كان أيضا سمة لمعظم المتحدثين الذين استمعنا إليهم هذا الصباح.

علقت الجلسة الساعة ١٣/٢٥.